

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية



وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر - بسكرة -



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

الموضوع:

دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية

دراسة حالة: مؤسسة بوراس الصناعية

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة

تخصص: محاسبة

الأستاذ (ة) المشرف (ة)

- دبابش محمد نجيب

من إعداد الطالب (ة):

- عائشور حنان
- عشي شاهيناز

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	الرتبة	أعضاء اللجنة
بسكرة	رئيسا	- أستاذ تعليم عالي	- جودي محمد رمزي
بسكرة	مقررا	- أستاذ مساعد قسم أ	- محمد نجيب دبابش
بسكرة	مناقشا	- أستاذ تعليم عالي	- كردودي سهام

الموسم الجامعي: 2022-2023



شكر وعرفان

الحمد لله ربّي العالمين والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين
أول من يشكر ويحمد أثناء الليل وأطرافه النهار، هو العليّ القهار، الأول والآخِر والظاهر والباطن،
الذي أغرقنا بنعمته التي لا تحصى،

وأندق علينا برزقه الذي لا ينفى وأنار دروبنا، فله جزيل الحمد والثناء العظيم،
هو الذي أجمع علينا إذ أرسل فينا عبده ورسوله محمد عليه أزكى الصلوات وأطهر التسليم، أرسله
بقرآنه المبين فعلمنا ما لم نعلم،
وحثنا على طلب العلم أينما وجد.

لله الحمد كله والشكر كله أن وفقنا وألمنا الصبر على المهاق التي واجهتنا لانجاز هذا العمل
المتواضع.

والشكر موصول إلى كل معلم أفادنا بعلمه من أولى المراحل الدراسية حتى هذه اللحظة.

كما نرفع كلمة شكر إلى الدكتور المشرف "د. باوش محمد نجيب" الذي لو ببخل علينا
بنصائحه وارشاداته رفع الله قدره وزاده علما.

كما نشكر كل من مد لنا يد العون من قريب أو بعيد

ونشكر كل أساتذة وعمال قسم المحاسبة

وفي الأخير لا يسعنا إلا أن ندعو الله عز وجل أن يرزقنا السداد والرهاد والعفاف والغنى وأن
يجعلنا من الممتدين.

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي إلى ...

إلى أغلى ما أملك في الوجود، إلى من كان دعامتها سر نجاحي وأمانتي، وحنانها

بلسم جراحي، ريحانة حياتي وبهجتها... أمي الحنون "بوحشي فادية"

إلى ذرع الأمان الذي أحتمي به والذي رباني على الفضيلة والأخلاق، وحثني على العلم

والعمل، ستبقى كلماتك نجوما أهدني بها اليوم وفي الغد وإلى الأبد ... أبي الغالي

"محمود"

إلى أفراد أسرتي المتواضعة، سندي في الدنيا ولا أحصي لهم فضلا ... طاهر - أميمة -

عاصم - نسيم.

وإلى إخوتي الكبار عزوتي وتغلي رضا، نبيل، جلول، سميرة، راضية.

إلى كل أفراد عائلتي الثانية كل باسمه عائلة الحاج بلقاسم شراقة وأخص بالذكر

بلقاسم - أمين - مبروكة - يسمينة - أمال - بريزة - أماني .

إلى صديقتي التي رافقتني في مشواري الدراسي وشاركتني هذا العمل "شاهيناز"

وإلى كل من أحب لي الخير والنجاح.

عاشور حنان

الإهداء

أهدي ثمرة جهدي على من قال فيهما عز وجل "... واخفض لهما جناح الذل من الرحمة
وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا"

أهدي ثمرة جهدي إلى من كلفه الله بالصيبة والوقار إلى من علمني العطاء بدون
إنتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار إلى أبي أطل الله في عمره .

إلى ملائكي في الحياة إلى معنى الحب والحنان والتفاني إلى بسمة الحياة وسر الوجود،
إلى من كان دعاؤها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب أمي الحبيبة

إلى من تقاسمت معهم المحبة الأسرية إخوتي : عيسى، بثينة، إيمان، ابتسام

إلى الورود والبراعم التي تفتحت فأشرقته يونس، يوسف، انس، آلاء

إلى كل صديقاتي : شيما، حفيفة، حنان، آية، إكرام، نصي، مديل، إيناس، نور،

نسرين، أماني، إيمان، لوليا، زهرة، وانبا، جيهان

إلى الذين ساعدوني في مشواري الدراسي

إلى كل من وسعهم قلبي ولم تسعهم هذه الورقة

عشي شاهيناز

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز و بيان دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي في مؤسسة بوراس الصناعية .
ولإنجاز هذه الدراسة قامت الباحثتان بجمع ما تيسر من معلومات حول تقييم الأداء المالي والتشخيص المالي، حيث اشتملت الدراسة على فصلين فصل نظري والآخر تطبيقي، وللإجابة على الإشكالية المطروحة اتبعنا المنهج الوصفي التحليلي، وأسلوب دراسة الحالة بمؤسسة بوراس الصناعية .
وفي الأخير نذكر مجموعة من النتائج حيث يعتبر التشخيص المالي من أنسب التقنيات التي تدرس الوضعية المالية للمؤسسة وذلك بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية، وكذلك المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية فهي قادرة على تسديد ديونها كما تعتمد على تمويل نشاطاتها ذاتيا دون اللجوء إلى الاقتراض .

الكلمات المفتاحية :

التشخيص المالي ، الأداء ، الأداء المالي ، تقييم الأداء المالي ، نسب مالية ، مؤشرات التوازن المالي

Stydy summary :

This study aimed to highlight and explain the role of financial diagnosis In evaluating the financial performance In Boras Industrial Corporation.

In order to complete this study, the two researchers collected the available Information about financial performance evaluation and financial diagnosis, as the study includeincluded two chapters, one theoretical and the other applied.

In the end, we mention a set of results, where the financial diagnosis Is considered one of the most appropriate techniques that study the financial position of the Institution, depending on the ration and financial Indicators, as wellas the Institution enjoys financial independence, as it is able to pay Its debts as It depends on self-financing its activities without resorting to borrowing.

Key words :

financial diagnosis , performance , financial performance , evaluation of financial performance , financial ration , Indicators of financial balance.

فهرس المحتويات

أ.....	مقدمة
	الفصل الأول : تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التشخيص المالي
17.....	تمهيد
18.....	المبحث الأول : ماهية التشخيص المالي
18.....	المطلب الأول : مفهوم التشخيص المالي وأهدافه
19.....	المطلب الثاني : طرق التشخيص المالي أنواعه ومقوماته
21.....	المطلب الثالث : خطوات التشخيص المالي وأدواته وأهميته
24.....	المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي مفاهيم ومنطلقات أساسية
24.....	المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي ومعايره
26.....	المطلب الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي وشروطه وقواعده
29.....	المطلب الثالث : مقومات الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه
32.....	المطلب الرابع : استخدامات التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي
44.....	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيو للبسكويت- باستخدام التشخيص المالي
46.....	تمهيد
47.....	المبحث الأول : البطاقة الفنية لمؤسسة بوراس الصناعية -بيو للبسكويت-
47.....	المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة
48.....	المطلب الثاني : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للمؤسسة محل الدراسة وخصائصها
49.....	المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة
50.....	المطلب الرابع : واقع التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة
51.....	المبحث الثاني : تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة بوراس الصناعية
51.....	المطلب الأول : عرض وتحليل الميزانية
70.....	المطلب الثاني : عرض وتحليل حساب النتائج
77.....	المطلب الثالث : عرض وتحليل جدول التدفقات النقدية
78.....	خلاصة الفصل

83.....	خاتمة
86.....	قائمة المصادر والمراجع.....

قائمة الجداول

والأشكال

قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
43	تصنيف الفروض حسب درجة المخاطرة	1
51	ميزانية مالية سنة 2020 -أصول-	2
52	ميزانية مالية سنة 2020 -خصوم-	3
53	ميزانية مالية سنة 2021 -أصول-	4
55	ميزانية مالية سنة 2021 -خصوم-	5
56	ميزانية مالية سنة 2022 -أصول-	6
57	ميزانية مالية سنة 2022 -خصوم-	7
58	الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2020 -2021 -2022) -جانب الأصول-	8
59	الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2020 -2021 -2022) -جانب الخصوم-	9
60	نسب السيولة	10
61	نسب التمويل	11
62	المخزونات للسنوات الثلاث المدروسة	12
62	معدل دوران المخزون	13
63	مدة تحصيل الزبائن	14
63	مدة تسديد الموردين	15
64	الميزانية الوظيفية للأصول للفترة (2020 -2021 -2022)	16
65	الميزانية الوظيفية للخصوم لفترة (2020 -2021 -2022)	17
66	جانب الأصول للميزانية الوظيفية للمؤسسة بوراس الصناعية للفترة الممتدة من 2020 إلى 2022	18
66	جانب الخصوم للميزانية الوظيفية للمؤسسة بوراس الصناعية للفترة الممتدة من 2020 إلى 2022	19
67	رأس مال العامل الصافي	20
67	التغير في رأس المال العامل الخاص	21
68	التغير في رأس المال العامل الأجنبي	22

قائمة الجداول والأشكال

68	التغير في رأس المال العامل الإجمالي	23
69	التغير في الاحتياج رأس المال العامل	24
69	التغير في حساب الخزينة الصافية	25
70	حساب النتائج لسنة 2020/2019	26
71	حساب النتائج لسنة 2021/2020	27
73	حساب النتائج لسنة 2022/2021	28
75	نسب ربحية المبيعات	29
76	نسب المردودية	30
77	جدول التدفقات النقدية لسنة (2022 - 2021 - 2020)	31
79	أهم مؤشرات تحليل قائمة التدفقات النقدية	32

قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
22	أدوات التشخيص المالي	1
49	الهيكل التنظيمي لمؤسسة بوراس الصناعية	2

مقدمة

تسعى أي مؤسسة اقتصادية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، ومن بين أهدافها الاستمرارية والاستقلالية المالية وتعظيم الأرباح، ومن أجل الوصول إلى أهدافها يتوجب عليها تقييم أدائها المالي، فتقييم الأداء المالي للمؤسسة يسمح لها بتقييم نتائجها المالية مما يتيح لها فرصة استغلال مواطن القوة والتعرف على أسباب الضعف لمعالجتها وتصحيحها، ولقد اخترنا في دراستنا هذه أهم الأدوات المستخدمة في تقييم الأداء داخل المؤسسة والذي يخص الجانب المالي ألا وهو التشخيص المالي والذي يعد الأداة التي يستطيع المقيم من خلالها تشخيص الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة مركزها المالي وبالتالي الأداء الكلي لها كما أنه مهم للمستثمرين والموردين وإدارة مؤسسة فالمستثمر يحتاج إلى تشخيص مالي لمعرفة قدرة المؤسسة على تعظيم الأرباح، أما الدائنون فيساعدتهم في معرفة مدى قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها الطويلة والقصيرة الأجل والموردون تمهيم سلامة المراكز المالية لعملائهم ومدى استقرار الوضع المالي للمؤسسة ، ولا يتحقق ذلك إلا بتشخيص الوضعية المالية للمؤسسة

✓ إشكالية الدراسة

مما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية :

ما هو دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية؟

✓ الأسئلة الفرعية

- ما المقصود بالتشخيص المالي ؟
- على أي أساس يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية ؟
- هل تساعد أدوات التشخيص المالي على تشخيص الوضعية المالية وتقييمها ؟
- هل تستخدم مؤسسة بوراس الصناعية التشخيص المالي ؟
- هل تقيّم مؤسسة بوراس الصناعية أدائها المالي ؟

✓ الفرضيات

- التشخيص المالي عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة .
- يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بأنواعها .
- أدوات التشخيص المالي تساعد على تشخيص الوضعية المالية وتقييمها .
- تستخدم مؤسسة بوراس الصناعية التشخيص المالي .
- تقيّم مؤسسة بوراس الصناعية أدائها المالي .

✓ أسباب اختيار الدراسة

- *تماشي الدراسة مع طبيعة التخصص .
- *معرفة كيفية استخدام أساليب التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

✓ أهداف الدراسة

- * التعرف على حقيقة الوضع المالي لمؤسسة بوراس الصناعية.
- * معرفة أهم المؤشرات والنسب المالية المعتمدة في عملية التشخيص المالي .
- * إبراز دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة .

✓ أهمية الدراسة

تكمن أهمية الدراسة في التطرق لموضوع التشخيص المالي باعتباره أهم التقنيات التي تعطينا صورة واضحة ودقيقة عن المؤسسة، وكذلك التطرق للأداء المالي الذي يعتبر محل اهتمام المسيرين في إيجاد طرق وأساليب لتقييمه بهدف إعطاء الصورة الشاملة والحقيقية للوضعية المالية للمؤسسة تفاديا للمخاطر المالية التي قد تواجهها .

✓ منهج الدراسة

للإجابة على إشكالية الدراسة واختيار الفرضيات سيتم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي نظرا لتماثيه مع طبيعة الموضوع بهدف الوصول إلى الرابط بين التشخيص المالي والأداء المالي، وكذا محاولة إسقاط الجانب النظري على الواقع من خلال استخدام أسلوب دراسة الحالة في مؤسسة بوراس الصناعية .

✓ الدراسات السابقة

* جحنين كريمة، سنة 2014/2013، التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة، دراسة حالة المعمل الجزائري الجديد للمصبرات NCA روية، جامعة الجزائر 3، مذكرة ماجستير في علوم التسيير، هدفت هذه الدراسة إلى استعراض أهمية تقييم الأداء المالي للمؤسسة ومدى خدمة التحليل المالي لذلك، ولقد توصلت هذه الدراسة إلى أن التحليل المالي للقوائم المالية يعتبر المرجع الرئيسي لتوفير معلومات عن المركز المالي للمؤسسة، حيث توفر مستعملها الحد الأدنى من المعلومات التي تمكنها من تقييم الأداء المالي للمؤسسة والتنبؤ بمستقبلها، ومساعدة متخذ القرار في التوصل إلى اتخاذ قرارات مالية سليمة، وكذلك يساهم تقييم الأداء المالي في زيادة وعي المستثمرين وتبصيرهم بواقع المؤسسة، ولكن لا يمكن اعتباره دليل قاطع لأن هناك متغيرات تؤثر على أسعار الأسهم رغم أن المؤسسة تحقق أداء مالي جيد، لهذا وجب ربط تحليل المركز المالي للمؤسسة بدراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية المحيطة بالوصلة .

* إزمور رقية، كريم نسرين، سنة 2018/2017، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسة الوطنية للدهن ENAP، جامعة لبيرة، مذكرة ماستر، هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على حقيقة الوضع المالي للمؤسسة محل الدراسة وإبراز أهمية التشخيص المالي كأداة لتقييم الأداء المالي، وبالتالي تبيان دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة، ولقد توصلت الباحثة في هذه الدراسة إلى أن التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها الشخص المالي داخل المؤسسة والذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات والتي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي، وتبين بعد القيام بالتشخيص المالي للمؤسسة أنها في وضعية مالية جيدة، حيث أن رأس مال العامل موجب خلال السنوات الثلاث المدروسة وهذه الوضعية تعتبر إيجابية لأن المؤسسة تستطيع تمويل كل احتياجات الدورة بمواردها مع بعض السلبية أيضا لأن

لرأس المال العامل فائض من الأموال المجددة غير المستغلة، وبالتالي المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية اتجاه دائئها مما يسمح لها بالحصول على ديون إضافية عند الحاجة دون صعوبات .

*كلتوم البز، مولود حواس، سنة 2013، مقال نشر في مجلة الإدارة والتنمية للبحوث والدراسات، العدد الثالث، جامعة البويرة، لخص هذا المقال في عرض الإجابة عن التساؤلات التالية والتي تمثلت في كيف يمكن للمؤسسة أن تتبنى خيارا استراتيجيا؟ ما هو دور التشخيص المالي في عملية تقييم بدائل الخيار الاستراتيجي؟، حيث تضمن الموضوع العناصر التالية :

ماهية وأبعاد ومراحل التشخيص المالي والجهات المستفيدة من الخيار الاستراتيجي، وكيفية تحديده عن طريق التشخيص المالي .

✓ موقع دراستنا بالنسبة للدراسات السابقة

الدراسة التي سنتطرق إليها تحت عنوان " دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي " دراسة حالة مؤسسة بوراس الصناعية سيدي عقبة، حيث تعتبر دراستنا مكملة للدراسات السابقة، ففي الدراسات السابقة تم التعرف على التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الاستثمار، دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي ودور التشخيص المالي في تحليل الوضعية المالية، وتشارك دراستنا مع الدراسات السابقة في التعرف على حقيقة الوضع المالي من خلال عملية التشخيص المالي، من خلال دراستنا سوف نحاول معرفة دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية، أما بالنسبة لدراسة الحالة فكل دراسة لجأت إلى مؤسسة مختلفة وقد تبين في الدراسة الأولى أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة وهي متوازنة ماليا، وكذلك بالنسبة للدراسة الثانية تبين أن المؤسسة في وضعية مالية جيدة وتتمتع باستقلالية مالية تجاه دائئها، أما بالنسبة للدراسة الثالثة فكانت عبارة عن مقال اشتمل في مضمونه على دور التشخيص المالي في عملية تقييم بدائل الخيار الاستراتيجي، بالإضافة إلى دراستنا توصلنا من خلالها إلى أن المؤسسة في وضعية جيدة وتتمتع بالاستقلالية المالية .

✓ هيكلية الدراسة

للإجابة على الإشكالية المطروحة واختبار الفرضيات تم تقسيم موضوع البحث إلى فصلين الأول نظري والثاني دراسة حالة، وهذا ابتداء بمقدمة ثم فيها توضيح الإطار العام للموضوع، أما الفصل الأول المعنون بتقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التشخيص المالي تم التطرق فيه إلى ماهية التشخيص المالي في المبحث الأول وتقييم الأداء المالي مفاهيم ومنطلقات أساسية في المبحث الثاني أما الفصل الثاني والذي جاء بعنوان تقييم الأداء المالي لمؤسسة بيبو للبسكويت باستخدام التشخيص المالي تطرقنا فيه إلى عرض بطاقة فنية للمؤسسة محل الدراسة في المبحث الأول ومن ثم عرض القوائم المالية للمؤسسة والتشخيص المالي لها في المبحث الثاني وفي الأخير الخاتمة أين تم فيه التوصل إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية وكذا نتائج اختبار الفرضيات مع مجموعة من المقترحات المقدمة وأخيرا تم اقتراح مواضيع آفاق البحث.

الفصل الأول : تقييم

الأداء المالي

للمؤسسة من خلال

التشخيص المالي

تمهيد

تسعى كل المؤسسات إلى تحقيق الريادة في مجال أعمالها ولتحقيق ذلك لا بد لها من متابعة وتقييم أدائها بصفة عامة وأدائها المالي بصفة خاصة، وهذا بالإستعانة بالعديد من الأساليب والمقاربات التي تسمح بتحديد نقاط القوة من أجل العمل على تحسينها وجعلها أكثر قوة وكذلك الكشف عن نقاط الضعف والعمل على تصحيحها والتخلص منها أو التقليل منها .
وعليه سنتطرق في هذا الفصل إلى التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية فكان تقسيم الفصل كالاتي:

✓المبحث الأول : ماهية التشخيص المالي

✓المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي مفاهيم ومنطلقات أساسية

المبحث الأول : ماهية التشخيص المالي

يعتبر التشخيص أحد الآليات المستعملة في التحليل، ويمكن المؤسسة من اكتشاف الاختلالات التي تعاني منها ويبرز لنا الوضعية الحقيقية لها .

المطلب الأول : مفهوم التشخيص المالي وأهدافه

الفرع الأول : مفهوم التشخيص المالي

يعد التشخيص المالي أحد أهم المسؤوليات التي يقوم بها المسير المالي داخل الشركة، وقبل التطرق إلى تعريف التشخيص المالي يجب أن نتعرف على التشخيص، حيث استخدم مصطلح التشخيص لأول مرة في المجال الطبي بغرض تحديد طبيعة المرض، فمراقبة العوارض، التحليل وتحديد الأسباب تساعد الطبيب على إيجاد حلول علاجية أو جراحية وفيما بعد انتشر استخدام هذا المصطلح ليشمل عدة ميادين خاصة تسيير المؤسسات، حيث تلجأ هذه الأخيرة إلى التشخيص إما اختيارياً أو طوعياً، فالحالة الأولى تكون عندما تعاني المؤسسة من صعوبات وهذا بغرض تحديد أسباب المشاكل واتخاذ الإجراءات اللازمة لتحسين الوضعية أما الحالة الثانية فتكون في حالة مؤسسة سليمة وهي ناتجة عن إرادة الإدارة في تحسين أدائها . (دواودة، 2014-2015، صفحة 38)

ويمكن تعريف التشخيص المالي كما يلي :

"يعرف التشخيص المالي على أنه تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المخزنة في القوائم المالية إلى كم أقل من المعلومات وأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات، فعملية التشخيص المالي من أبرز المعالم التي يتولاها المحلل المالي في المؤسسة حيث يساهم في اتخاذ القرارات الصائبة والتي تنعكس بالإيجاب على المؤسسة" (البلداوي، 2022، صفحة 7).

كما يعرف بأنه "دراسة الوضعية المالية للمؤسسة باستعمال تقنية تختلف باختلاف الطرق والأهداف، وهو عبارة عن مجموعة من الدراسات التي يمكن استخلاصها من البيانات والقوائم المالية بهدف جمع المعلومات وتحليلها، وهذا من أجل رسم الأهداف المستقبلية للمؤسسة وفق قواعد علمية سليمة" (كلثوم، صفحة 284).

ويعرف أيضاً بأنه "عملية تحليل الوضع المالي للمؤسسة باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية بهدف استخراج نقاط القوة ونقاط الضعف ذات الطبيعة المالية" (الكايد، 2010، صفحة 36).

من خلال ما سبق "التشخيص المالي دراسة تحليلية للقوائم المالية المختلفة للحكم على الوضعية الحالية للمؤسسة بغية إيجاد الحلول الممكنة لمعالجة نقاط الضعف وتوجيه نقاط القوة واستغلالها وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات والمؤشرات المالية" .

الفرع الثاني : أهداف التشخيص المالي

■ إن الهدف الأساسي من التشخيص المالي هو الحصول على صورة واضحة وشاملة تتعلق بجوانب القوة والضعف لدى المؤسسة ووضعيته في ظل التغيرات البيئية التي تؤثر على حاضرها ومستقبلها، وإيجاد التعديلات أو الحلول البديلة التي من شأنها المساهمة في تجاوز الصعاب وتفادي المخاطر المحتملة واستغلال الفرص المتاحة . (كلثوم، مرجع سابق، صفحات 288-289).

- إن الغاية من التشخيص المالي هو تحقيق ارتباط قوي للمؤسسة مع محيطها قصد تحقيق توازنها، فهو يهدف إلى معرفة المركز المالي الحقيقي للمؤسسة، وتقييم سياستها المالية لفترة معينة وقدرتها على تسديد ديونها كما أن التشخيص المالي يقترح على المؤسسة تحسين وضعيتها المالية ونشاطها الاستغلالي، أي اتخاذ القرارات المناسبة فيما يخص توزيع النتائج أو رفع رأس المال أو توسيع المؤسسة .
- إن التشخيص المالي وسيلة فعالة لمعرفة الارتباطات والعلاقات القائمة بين عناصر المؤسسة المختلفة وعناصر الأصول والخصوم، والإيرادات والتكاليف والهدف من استعمال التشخيص هو توجيه الانتباه إلى نقاط التي تستوجب الدراسة لوضع الحلول، والتي غالبا ما تأتي على شكل سياسات مالية وإنتاجية وبيعية .

المطلب الثاني : طرق التشخيص المالي أنواعه ومقوماته

الفرع الأول : طرق التشخيص المالي

هناك ثلاث طرق للتشخيص المالي وهي :

1. التشخيص التطوري

يقوم التشخيص المالي التطوري على دراسة الوضعية المالية للمؤسسة لعدة دورات مالية متتالية، حيث يتم تحليل الوضعيات المالية السابقة من أجل تشخيص الوضع الحالي وتقدير الوضعية المالية المستقبلية، وإجراء هذه الدراسة لا بد من امتلاك المؤسسة لنظام معلومات محاسبي ومالي متطور وفاعل حتى يتمكن المحلل المالي من رسم التطور المستقبلي للوضعية المالية (الكايد، مرجع سابق، الصفحات 36-37)، ويرتكز التشخيص على العناصر التالية :

أ. تطور النشاط

من خلال التغير في رقم الأعمال أو القيمة المضافة أو مختلف النتائج المحاسبية مع مراقبة هيكل التكاليف الذي من المفترض أن يتناسب مع تطور النشاط .

ب. تطور أصول المؤسسة

الأصول في مجموع الإمكانات المادية والمعنوية والمالية المستخدمة في ممارسة نشاطها وتطورها بين مستوى النمو الداخلي والخارجي للمؤسسة ويعد مؤشرا عن الوجهة الاستراتيجية للمؤسسة إن كانت تتجه نحو النمو، البقاء أو الانسحاب من السوق .

ج. تطور هيكل دورة الاستغلال

يتكون هذا الهيكل من العملاء الموردين والمخزونات وهي التي تشكل الاحتياجات المالية لدورة الاستغلال ينبغي مراقبة تطورها عبر الزمن ومقارنة نموها بنمو النشاط من أجل الحكم على مستوى الاحتياجات المالية . (عبد الكريم، مرجع سابق، صفحة

27)

د. تطور الهيكل المالي

يتشكل الهيكل المالي من مصادر تمويل المؤسسة المتمثلة أساسا في الأموال الخاصة ومصادر الاستدانة وبناء على العناصر السابقة الذكر يمكن للمحلل المالي مراقبة مستويات الإستهانة والتمويل الذاتي ومساهمة الشركاء وتحديد قدرة المؤسسة على تمويل احتياجاتها وقدرتها على السداد ومدى استقلاليتها المالية وتأثير الإستهانة على المردودية .

هـ. تطور المردودية

تعتبر المردودية الأساس الرئيسي التي يقوم عليه الهدف الاقتصادي للمؤسسة، كما تعتبر ضمان البقاء والنمو والاستمرارية، وتعد أهم المؤشرات التي تستخدم في الحكم على أداء المؤسسة من جميع النواحي، وعليه فمراقبة تطور معدلات المردودية يمثل قاعدة أساسية للتشخيص المالي التطوري وذلك عن طريق نسب المردودية وآلية أثر الرافعة المالية (الكايد، مرجع سابق، الصفحات 37-38).

2. التشخيص المقارن

يرتكز التشخيص المقارن على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة الاقتصادية مقارنة مع مؤسسات مماثلة في النشاط، وبالتالي يتم الحكم على وضع المؤسسة بناء على معطيات المؤسسة الرائدة في نفس القطاع، وذلك باستخدام مجموعة من الأرصد والمؤشرات المالية.

3. التشخيص المعياري

يمكن اعتبار التشخيص المعياري امتدادا للتشخيص المقارن، إلا أنه عوض مقارنة وضع المؤسسة بمؤسسات تنتمي لنفس القطاع يتم مقارنته بمعدلات معيارية يتم اختيارها بناء على دراسة شاملة ومستمرة لقطاع معين من طرف مؤسسات ومكاتب دراسات مختصة . (دواودة، 2014-2015، صفحة 08)

الفرع الثاني : أنواع التشخيص المالي

يمكن أن تشخص المؤسسة ككل ومحيطها، وهو حالة التشخيص العام أو أن يقتصر على وظيفة معينة للمؤسسة وهو حالة التشخيص المالي أو الاستراتيجي... الخ، أو التشخيص المحدد حسب الاحتياجات المعينة (احتياجات التمويل، الاستثمار)، كما أن الطريقة المنتهجة في التشخيص يجب أن تراعي طبيعة نشاط المؤسسة . وهناك أنواع متعددة من التشخيص في المؤسسة نذكر منها :

1. التشخيص الوظيفي

هو تشخيص يسمح برؤية المؤسسة الاقتصادية من خلال تحليل وظيفة معينة أو مختلف وظائفها، وهذا من أجل إظهار الاختلالات والمشاكل المتعلقة بالتشغيل الداخلي، إيجاد الحلول المناسبة لها وتحسين النتائج من خلال التعرف على مدى فعالية تسيير الوظيفة وتنظيمها. (دواودة، المرجع السابق، صفحة 22)

2. التشخيص الاستراتيجي

يقصد به تحليل كل من البيئة الداخلية للمؤسسة والبيئة الخارجية المحيطة بها، لمعرفة مدى التغيرات الحاصلة ولتحديد الفرص والتهديطات، وكذلك معرفة المواصفات والميزات التنافسية من أجل السيطرة على بيئتها الداخلية بشكل يساعد الإدارة على تحديد الاستراتيجية الملائمة لتحقيق أهداف المؤسسة. (خلفلاوي، 2021، صفحات 106-107)

3. تشخيص الهوية

وهو تشخيص يعتمد على إبراز عناصر التسيير للمؤسسة مثل التنظيم والاتصال داخل المؤسسة.

٤. التشخيص العام

يمكن تعريف التشخيص العام على أنه فحص كلي للمؤسسة عن طريق نظرة استراتيجية، تحليل مختلف الوظائف، التوازن المالي، تقدير هوية المؤسسة .

5. التشخيص السريع

هو تشخيص تستعمله المؤسسة كلما أحست من مضايقات وذلك في آجال جد قصيرة اي بجمع المعلومات اللازمة وتحليلها واعطاء النتائج، عندئذ يتم أخذ الإجراءات اللازمة العاجلة. (نور الدين، صفحة 134)

6. التشخيص الداخلي والخارجي

وهي عملية تحليلية لجميع العناصر المكونة للبيئة الداخلية والخارجية للمؤسسة، مما يسمح لها بمعرفة نقاط قوتها وضعفها وكذا الفرص والتهديدات المحيطة بها سعياً لتحديد موقفها التنافسي، وتحديد الخيارات الممكنة لصياغة أحسن استراتيجية ممكنة لبناء وتطوير مزاياها التنافسية. (خلفلاوي، مرجع سابق، صفحة ١٠٧)

الفرع الثالث : مقومات التشخيص المالي (كلتوم، المرجع السابق، صفحات 293-294)

لكي تنجح عملية التشخيص المالي في تحقيق أهدافها، لا بد من توفر مجموعة من المتطلبات، أو الشروط التي تمثل ركائز أساسية يجب مراعاتها، فإذا اعتبرنا أن الهدف النهائي للمشخص المالي هو توفير مؤشرات واقعية تعطي صورة عن جوانب نشاط المؤسسة فيجب إذا توفير مقومات نجحها في تحقيق هذا الهدف وذلك بالحرص على توفير مجموعة من الشروط منها ما يتعلق بالمشخص ومنها ما يتعلق بمنهج وأساليب وأدوات التشخيص التي يستخدمها، ومنها كذلك ما يتعلق بمصادر المعلومات التي يعتمد عليها، وعليه يمكن حصر المقومات الأساسية للتشخيص المالي فيما يلي :

✓ أن تتمتع مصادر المعلومات التي يستقي منها المشخص المالي معلوماته بقدر معقول من المصداقية، وأن تتسم المعلومات المستخدمة في التحليل بقدر متوازن من الموضوعية من جهة والملائمة من جهة أخرى .

✓ ان يسلك المشخص المالي في عملية التحليل منهجاً علمياً يتناسب مع أهداف عملية التشخيص .

المطلب الثالث : خطوات التشخيص المالي وأدواته وأهميته

الفرع الأول : خطوات التشخيص المالي (أمين، 2019-2020، صفحة 2)

1. تحديد الهدف من التشخيص والسياسة والقرارات المراد اتخاذها .
2. الفترة الزمنية المعنية بالدراسة .
3. اختيار زمن المقارنة أو الطريقة المناسبة للتشخيص .
4. جمع المعلومات المالية والإضافية الخاصة بمحيط المؤسسة .
5. إجراء الحسابات اللازمة واستعمال النسب ووضع المؤشرات في الجداول .
6. التحليل ومقارنة النتائج بالمعايير المعتمدة .
7. التشخيص الشامل وهو عبارة عن تحديد نقاط القوة ومواطن الضعف ووضع ملخص في حدود الجودة .

الفصل الأول : تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال التشخيص المالي

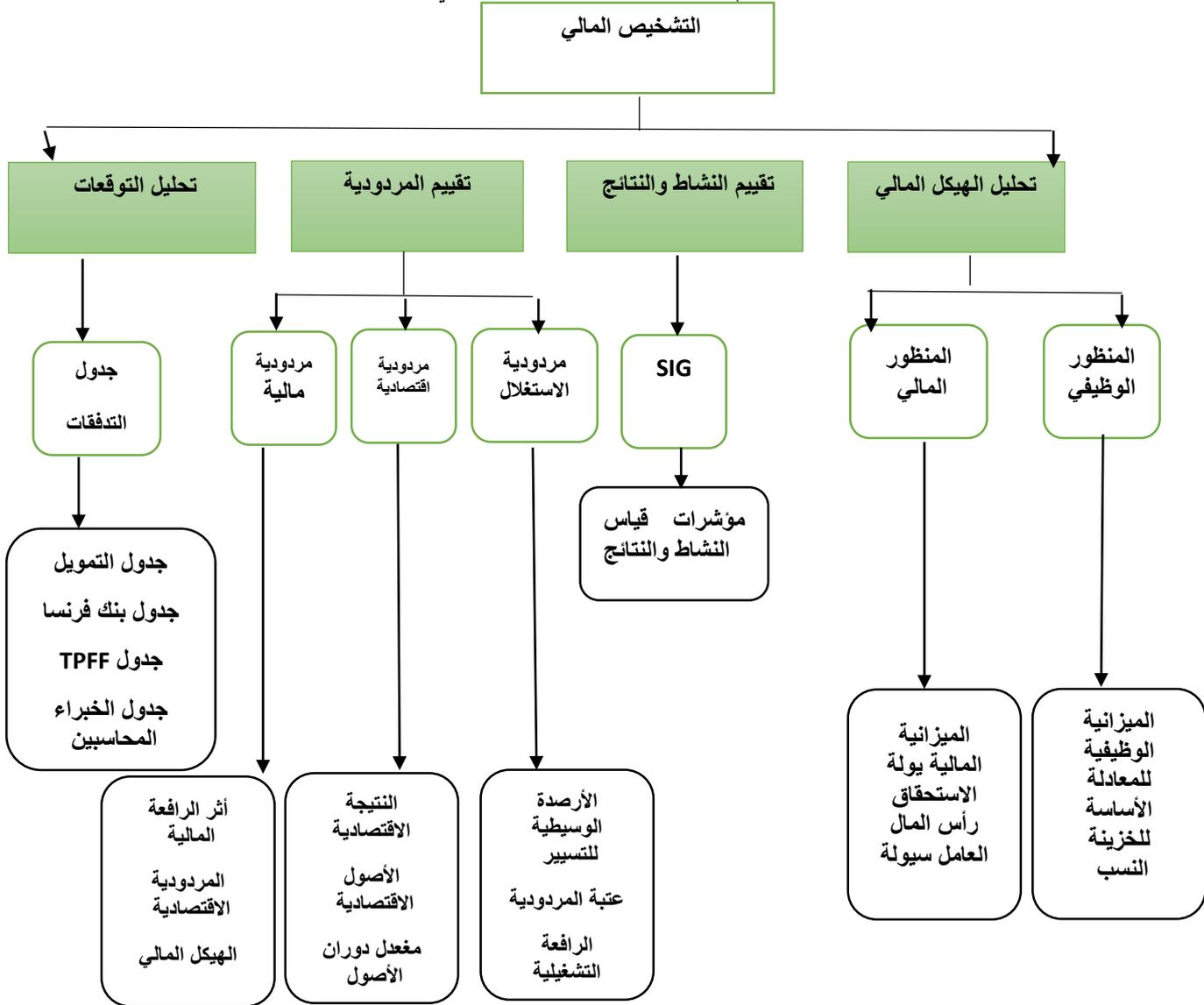
8. المعلومات المتاحة ووضع التوصيات .

9. القيام برسم السياسات واتخاذ القرارات المناسبة .

الفرع الثاني : أدوات التشخيص المالي

يهدف المشخص المالي إلى تحديد ومعرفة جوانب القوة والضعف في الحياة المالية للمؤسسة، وذلك ضمانا لتحسين الوضع في المستقبل، وضمان استمرار التسيير الفعال، وذلك باستخدام مجموعة من الأدوات المتكاملة فيما بينها (إلياس، 2006، الصفحات 51-52)، والتي تظهر من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (01) : أدوات التشخيص المالي



المصدر : إلياس ، مرجع سابق، صفحة 51

1. تحليل الهيكل المالي

الهدف من هذا التحليل هو ضمان تمويل الاحتياجات المالية دون التأثير على قيود التوازن المالي أو المردودية والملاءمة المالية... إلخ، وذلك اعتمادا على المنظور المالي المرتكز على منظور الذمة المالي ومبدأ السيولة والاستحقاق أو المنظور الوظيفي المرتكز على المفهوم الوظيفي للمؤسسة والفصل بين النشاطات الرئيسية في التحليل (إلياس، مرجع سابق، صفحة 52).

2. تقييم النشاط والناتج

يهتم بكيفية تحقيق المؤسسة للناتج والحكم على مدى قدرة النشاط على تحقيق الربحية وذلك باستخدام الأرصدة الوسطية للتسيير، وهي عبارة عن أرصدة تبين مختلف مراحل النتيجة وأسباب تحققها يمكن من اتخاذ القرارات المناسبة. (دردوري، 2014-2015، صفحة 17)

3. تقييم المردودية

هي وسيلة تمكن المحلل المالي من مقارنة النتائج المحققة من الوسائل التي ساهمت في تحقيقها، وهي المؤشر الأكثر موضوعية في تقييم الأداء، ويمكن من خلالها اتخاذ قرارات التمويل وقرارات الاستثمار وغيرها .

4. تحليل التدفقات المالية

يمثل التحليل الأكثر تطورا مقارنة بالتحليل الوظيفي والتحليل الذمي حيث يمكن باستخدام جداول التدفقات المالية تحليل التوازن المالي والوقوف على أسباب العجز أو الفائض في الخزينة، وتحديد الدورة المسؤولة عن هذا العجز أو ذلك الفائض كما يحوي هذا التحليل مجموعة من المؤشرات ذات البعد الاستراتيجي التي لها دور في اتخاذ بعض القرارات الاستراتيجية والمساعدة في تقييم الاستراتيجية المتبناة من طرف المؤسسة . (الكايد، مرجع سابق، صفحة 39)

الفرع الثالث : أهمية التخصيص المالي

تكمن أهمية التخصيص المالي في تقييم الأداء وتهيئة المناخ الملائم لترشيد القرارات المالية من خلال تقديم المعلومات والبيانات المفيدة والموضوعية والملائمة لها، كما يعتبر التخصيص المالي وسيلة مهمة للتنبؤ بالفشل، وتتجلى أهمية التخصيص المالي أكثر في النتائج المتوصل إليها من تطبيق تقنية التخصيص المالي ومن بين هذه النتائج ما يلي :

- تحديد المركز المالي ودرجة الاستقلالية للمؤسسة .
- تحديد مدى تطور أو تحسين الوضعية المالية للمؤسسة وإمكانية تسديد ديونها .
- إمكانية السماح بالاقتراض مجددا أو الانطلاق من هامش الاقتراض المتوفر .
- استعمال مختلف النتائج للدراسات المستقبلية لتحديد سياسة مالية جديدة أو لتغيير اتجاه المؤسسة (البلداوي، مرجع سابق، صفحة 27).

- تحديد مدى تحقيق المؤسسة التوازنات المالية المطلوبة .
- تحديد نسبة الكفاءة في استعمال الموارد المالية للمؤسسة اعتمادا على مفهوم المردودية .
- تحديد مستوى المؤسسة مقارنة مع المؤسسات من نفس القطاع والحجم في الاقتصاد ضمن البيئة التي تعمل فيها .

○ اتخاذ القرارات في مجال تخطيط الاستثمارات. (دردوري لحسن، مرجع سابق، صفحة 17)

المبحث الثاني : تقييم الأداء المالي مفاهيم ومنطلقات أساسية

تعتبر دراسة الأداء المالي أحد الأساليب المهمة في تحديد وضع الشركة مالياً، فهو يكشف عن الكثير من العقبات التي تعتبر سبباً في بعض المشاكل المطروحة في الشركة، ويعتبر كذلك تقييم الأداء جانباً بالغ الأهمية للرقابة وقياس أداء الشركات لتوجيهها نحو المسار الأفضل.

المطلب الأول : مفهوم الأداء المالي ومعايير

الفرع الأول : مفهوم الأداء المالي

يعد مفهوم الأداء المالي من أكثر المفاهيم الإدارية شمولاً على العديد من المواضيع الجوهرية المتعلقة بنجاح أو فشل أي شركة لأنه يرتبط بجوانب مهمة من مسيرة حياة الشركة وقبل التطرق إلى مفهوم الأداء المالي نرى من الضروري أولاً تحديد مفهوم الأداء .

*مفهوم الأداء

لقد اختلفت الكثير من الباحثين في مجال التسيير حول مفهوم الأداء فنجد من يعرف الأداء على أنه "الكيفية التي يؤدي بها العاملون مهامهم أثناء العمليات الأنتاجية والعمليات المرافقة لها باستخدام وسائل الإنتاج المتاحة لتوفير مستلزمات الإنتاج، وإجراء التحويلات الكمية والكيفية المناسبة لطبيعة العملية الإنتاجية عليها، لتخزينها وتسويقها طبقاً للبرنامج المسطر والأهداف المحددة للوحدة الإنتاجية خلال الفترة الزمنية المدروسة (تقررت، 2019، صفحة 153)

أما **peter dru Ker** فيعرفه على أنه قدرة المؤسسة على الاستمرار والبقاء محققة بذلك التوازن بين رضا المساهمين والعمال، أي أن الأداء هو المقياس الأصلح لمعرفة مدى تحقيق المؤسسة لاستمراريتها في السوق على اعتبار أنه هدفها الرئيسي، محققة بذلك تكافؤ بين مصالح المساهمين من جهة ومطالب العمال من جهة أخرى. (سكور، 2016-2017، صفحة 4)

كما يمكن أن يعرف الأداء على أنه الفرق بين القيمة المقدمة للسوق ومجموع القيم المستهلكة وهو تكاليف مختلف الأنشطة، فبعض الوحدات (مراكز تكلفة) تعتبر مستهلكة للموارد وتسهم سلباً في الأداء الكلي عن طريق تكاليفها، أما الأخرى تعتبر مراكز ربح وهي في الوقت نفسه مستهلكة للموارد ومصدر عوائد وتسهم بهامش في الأداء الكلي للمؤسسة. (سيف الدين، 2015-2016)

ومن التعاريف السابقة يمكن أن نعطي تعريف مختصر للأداء على أنه الاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية ومدى قدرة المؤسسة في تنفيذ الخطط المسطرة من أجل تحقيق أهدافها .

*مفهوم الأداء المالي

للأداء المالي عدة تعاريف نسلط الضوء على مجموعة من المفاهيم منها :

يعرف الأداء المالي بأنه الجانب الكمي للأداء في المؤسسات، كما يقيم إنطلاقاً من المستندات المحاسبية أي بالاعتماد على المعلومات المستخرجة من القوائم المالية (الميزانية وقائمة الدخل) (غربية، 2016، صفحة 19) .

ويمثل الأداء المالي المفهوم الضيق لأداء الشركات حيث يركز على استخدام المؤشرات المالية لقياس مدى انجاز الأهداف، ويعبر الأداء المالي عن أداء الشركات، حيث أنه الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية إحتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم (الخطيب، 2010، صفحة 45) .

ويشير مفهوم الأداء المالي إلى تعظيم النتائج من خلال تحسين المردودية، ويتحقق ذلك بتدنية التكاليف وتعظيم الإيرادات بصفة مستمرة تمتد إلى المدى المتوسط والطويل بغية تحقيق كل من التراكم في الثروة والاستقرار في مستوى الأداء (بن البار، 2019، صفحة 63) .

وعليه نستنتج من خلال التعاريف السابقة أن الأداء المالي هو مدى قدرة المؤسسة في الاستغلال الأمثل لمواردها سواء مادية أو معنوية من أجل تعظيم الثروة وتحقيق الأهداف المحددة مسبقاً من طرف الإدارة، كما يمكن للأداء المالي من كشف عن مواقع القوة والضعف فيها .

الفرع الثاني : معايير الأداء المالي

النسب المالية لا تعني شيئاً بحد ذاته، لذا يقتضي الأمر مقارنتها مع معايير أو نسب أخرى، حيث أن هذه المقارنة ستلقي الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي تم استخراجها فيما إذا كانت مرتفعة أو منخفضة، وهناك أربعة معايير رئيسية للأداء المالي وهي : (علاء فرحان، 2011، الصفحات 73-

(74)

1.المعايير التاريخية

وتكون مستمدة من فعاليات المنشأة ذاتها، إذ تمكن المحلل المالي الداخلي فيها من حساب النسب المالية من الكشوفات المالية للسنوات السابقة بغرض رقابة الأداء من قبل الإدارة العليا والمالية والكشف عن مواطن الضعف في المنشأة لكي يتم معالجتها، وعن مواطن القوة لكي يتم دعمها واسنادها، كذلك يمكن أن يستفيد منها المحلل المالي الخارجي .

2. المعايير القطاعية (الصناعية)

يستفيد المحلل المالي بدرجة أكبر من المعايير القطاعية في رقابة الأداء، وتمثل هذه المعايير أساسا جيدا لمقارنة أداء المنشأة ومتابعتها دوريا وخاصة أن المنشأة المعنية تتشابه في العديد من خصائصها مع النشاط القطاعي الذي تقارن به على الرغم من وجود اختلافات عديدة بين المنشآت موضوع المقارنة في القطاع الواحد، من حيث مجموعة المنتجات، نسب استخدام الطاقة الإنتاجية، درجة التباعد الجغرافي... إلخ .

3. المعايير المطلقة

وهي تعني وجود خاصية متأملة تأخذ شكل قيمة ثابتة لنسب معينة مشتركة بين جميع المنشآت، تقاس بها النسبة ذات العلاقة في منشأة معينة .

4. المعايير المستهدفة

وهي نسب تستهدف إدارة المنشأة تحقيقها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة، وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة بالفعل بتلك المستهدفة تبرز وجه الإنحراف بين الأداء الفعلي والمخطط للمنشأة المعنية وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة

المطلب الثاني : خطوات تقييم الأداء المالي وشروطه وقواعده

الفرع الأول : خطوات تقييم الأداء المالي

يمكن تلخيص عملية تقييم الأداء المالي بالخطوات التالية : (الخطيب، مرجع سابق، صفحات

51-52)

1. الحصول على مجموعة القوائم المالية السنوية وقائمة الدخل، حيث إن من خطوات الأداء المالي إعداد الموازنات والقوائم المالية والتقارير السنوية المتعلقة بأداء الشركات خلال فترة زمنية معينة.
2. احتساب مقاييس مختلفة لتقييم الأداء مثل نسب الربحية والسيولة والنشاط والرفع المالي والتوزيعات، وتتم بإعداد واختيار الأدوات المالية التي ستستخدم في عملية تقييم الأداء المالي .
3. دراسة وتقييم النسب، وبعد استخراج النتائج يتم معرفة الإنحرافات والفروقات ومواطن الضعف بالأداء المالي الفعلي من خلال مقارنته بالأداء المتوقع أو مقارنته بأداء الشركات التي تعمل في نفس القطاع .
4. وضع التوصيات الملائمة معتمدين على عملية تقويم الأداء المالي من خلال النسب، بعد معرفة أسباب هذه الفروق وأثرها على الشركات للتعامل معها ومعالجتها .

الفرع الثاني : شروط تقييم الأداء المالي

- حتى تتم عملية تقييم الأداء المالي كما يجب وكما مخطط لها من أجل تحقيق الأهداف المسطرة لا بد وأن تتوفر على مجموعة من الشروط يتم توضيحها فيما يلي : (حسون، 2007، صفحة 55)
- اقناع المسؤولين في الجهات الخاضعة للتقييم بأهميته وضرورته، لأنه متى توفرت هذه القناعة بأهمية التقييم أصبح بالإمكان الاستفادة من نتائج عملية التقييم .
 - الاستمرارية في عملية التقييم فعملية التقييم لا يجب أن تقتصر على مدة زمنية محددة، وإنما يجب التقييم بصورة دورية ومنظمة، وعلى فترات قصيرة حتى يمكنها مواجهة الانحرافات في الوقت المناسب وفور حدوثها.
 - وضع نظام متكامل لتقييم الأداء المالي يستمد عناصره من المعلومات التي تكشف عن الأداء المالي داخل المؤسسة الاقتصادية، وذلك من خلال متابعة الأداء وكشف الانحرافات التي حصلت .
 - يجب أن يعتمد نظام التقييم المالي على وضع معايير تشمل كافة العمليات الخاصة بالنشاط المالي للمؤسسة لمقارنة الأداء الفعلي مع المخطط .
 - يجب أن يتمتع نظام التقييم بالكفاءة والفعالية، والقدرة على تحسين الأداء المالي للمؤسسة وتحقيق أهدافها.
 - ضرورة فهم نظام التقييم من قبل واضعي تقارير الأداء المالي من مشرفين ورؤساء .
- حتى تتم عملية تقييم الأداء المالي بشروطها لا بد من توفر ما يلي (نجلاء، 2015، صفحة 165) :

1. مراقبة الخطة ومتابعة تنفيذها

- بعد وضع الخطة من طرف المؤسسة يستلزم الأمر متابعة ما تم تحقيقه من أهداف وفقاً للمواعيد المحددة، أي مقارنة النتائج الفعلية بالأهداف المسطرة .
2. تقييم نتائج الاعمال بالنسبة لما كان مستهدفاً منها
- ويعني ذلك تقييم النتائج المترتبة عن التنفيذ للتأكد من أن التطورات الاقتصادية التي حدثت نتيجة تنفيذ الخطة في حدود ما هو مستهدف منها، وكذلك اكتشاف نقاط الضعف ومعالجتها .

3. الرقابة على كافة الأفراد

- يعني التأكد من قيام المؤسسة بكل أوجه نشاطها وتنفيذ أهدافها بأعلى درجة من الكفاءة، والرقابة على كافة الأداء لما له أهمية بالغة في المؤسسة نظراً لضرورة تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة.

الفرع الثالث : قواعد الأداء المالي

تستند عملية الأداء على عدة قواعد أساسية يمكن تلخيصها كما يلي : (كرخي، الصفحات 37-

(38

1. تحديد الأهداف

إن إجراء تقييم أداء أي وحدة اقتصادية يقتضي التعرف على الأهداف التي تريد تحقيقها والتي يتعين تحديدها بشكل واضح ودقيق، مستعينين بالأرقام والنسب والتوصيف الملائم كالربحية والقيمة المضافة المطلوب تحقيقها وحجم ونوع السلع والخدمات التي تنتجها وغير ذلك، فالوحدة الاقتصادية لا يتوقف دورها حين رسم السياسة على الهدف العام لنشاطها بل يجب أن تتوسع لتشمل جميع الأهداف التفصيلية لها، والتي يمكن تصنيفها لأهداف قصيرة وبعيدة الأمد وأهداف رئيسية وأهداف فرعية لتغطي كل قسم أو معمل أو خط انتاجي، ويجب الإشارة هنا إلى ضرورة أن تكون هذه الأهداف معروفة ومفهومة للعاملين في الوحدة الاقتصادية ولكل ذي شأن في نشاط الوحدة .

2. وضع خطة إنتاجية

بعد استكمال تحديد الأهداف المنشأة لا بد من وضع خطة متكاملة لإنجاز تلك الأهداف توضح فيها الموارد المالية والبشرية والمالية المتاحة للوحدة وتحديد مصادرها وكيفية الحصول عليها، والأساليب الفنية والإدارية والتنظيمية التي تتبعها في إدارة واستخدام هذه الموارد وطبيعة الإنتاج وكيفية التسويق ونوع التقنية المستخدمة وأساليب إعداد القوى العاملة وتدريبهم، وقد يتطلب ذلك وضع خطط مساندة للخطة العامة كل منها تمثل نشاط فرعي في الوحدة على أن يجري إعدادها في ضوء الأهداف العامة مع مراعاة درجة عالية من التنسيق والتكامل بينها .

3. تحديد مراكز المسؤولية

يقصد بمركز المسؤولية كل وحدة تنظيمية مختصة بأداء عمل معين لها سلطة اتخاذ القرارات التي من شأنها إدارة جزء من نشاط الوحدة الاقتصادية وتحديد النتائج التي سوف تحصل عليها . وعلى هذا الأساس يجب أن تحدد مسبقاً مسؤولية كل مركز من العملية الإنتاجية لأجل الوقوف على مستوى الأداء في كل مركز وعائدية الانحرافات التي وقعت خلال عملية التنفيذ سواء كانت في مركز معين أو مراكز عدة .

4. تحديد معايير الأداء

تتطلب إجراءات تقييم الأداء وضع معايير لهذا الغرض وهي مجموعة من المقاييس والنسب التي تقاس بها الإنجازات التي حققتها المنشأة، لقد فرضت الحاجة التي نجمت عن توسع نشاطات الوحدات الاقتصادية إلى وجود مثل هذه المعايير بعد أن كانت قليلة بمقدور الإدارة العليا متابعتها والإشراف المباشر عليها وتقييم المنجز من الأعمال فيها، أما في الوقت الحاضر أصبح لزاما على الإدارة العليا أن تقسم المسؤوليات والصلاحيات على الإدارات في الفروع والأقسام لمراكز المسؤولية، لكن في جميع الأحوال من الضروري على أية وحدة أو مركز مسؤولية ملاحظة ما يأتي عند اختيار المعايير الخاصة بها :

- اختيار المعايير الأكثر وضوحا وفهمها بالنسبة للعاملين، بحي يكون في مقدورهم تطبيق هذه المعايير ببساطة والخروج بنتائج واقعية ومعينة عن طبيعة الانحرافات وسبل معالجتها .
- اختيار المعايير الأكثر تناسبا مع طبيعة النشاط والأكثر انسجاما مع الأهداف المرسومة .
- ترتيب النسب المختارة وفق أهميتها وهذا تابع من كون أهداف كل وحدة تختلف عن الأخرى تبعا لطبيعة نشاطها والظروف الاقتصادية والاجتماعية المحيطة بها وهذا يتطلب انتقاء الأوزان الحقيقية لكل هدف من الأهداف بما يتلائم مع دوره وموقعه بين الأهداف الأخرى للوحدة .

المطلب الثالث : مقومات الأداء المالي والعوامل المؤثرة عليه

لا بد لعملية تقييم الأداء المالي للمؤسسة أن تحدد مقومات الأداء الجيد وأن تحدد العوامل المؤثرة فيه .

الفرع الأول : مقومات الأداء المالي الجيد

يمكن الحكم على جودة الأداء المالي من خلال العناصر التالية : (المطيري، 2011، الصفحات

16-17)

1. الإدارة الاستراتيجية

هي إطار عام مرشد للتفكير والتصرف تتخذه الإدارة العليا، تكون مستمد من الأهداف العليا المشتركة، ليصبح وسيلة لتحقيق تلك الأهداف وموجها للقرارات المصيرية المستقبلية التي تتخذها تلك الإدارة في تعبئة مواردها حول التطوير المستمر لموقفها التنافسي ولمواطن قوتها من خلال إحداث المواءمة والتكيف مع البيئة الخارجية وصولا إلى أداء رسالتها وهي أيضا بمثابة خطة بعيدة المدى تركز على تحليل وضع الشركة من حيث طبيعة العمل والموقف التنافسي والموقع بالسوق وتحديد أهدافها المستقبلية .

2. الشفافية

وتعني تقديم صورة حقيقية لكل ما يحدث وأن يتصف الموظف بالعدل وأن يتحلى عند القيام بعمله بالنزاهة والعفة والصدق والموضوعية والأمانة والاستقامة في أدائه لواجباته، وأن يتجرد من المصالح الشخصية، وألا يخضع حكمه لآراء الآخرين، وألا يقوم عن علم بتقديم المعلومات على غير حقيقتها، كما ينبغي على الموظف ألا يضع نفسه في مواقف تؤثر على حياده أو تجعله يقع تحت تأثير الغير مما يهدد موضوعية عمله .

3. إقرار مبدأ المساءلة الفعالة

وتعني إمكان تقييم وتقدير أعمال الإدارة التنفيذية والتأكد من قيامها بتنفيذ المهمات التي من شأنها ضمان القيام بالأعمال بدقة من قبل بقية الموظفين بالمؤسسة، وذلك بتقديم تقارير دورية عن نتائج الأعمال ومدى نجاعتهم في تنفيذها .

4. وجود نظم المحاسبية

النظام المحاسبي هو عبارة عن مجموعة من العناصر المادية والمعنوية المستخدمة في تنفيذ العمل المحاسبي وتنظيم وإنجاز الدورة المحاسبية الكاملة، وهو نظام يختص بكافة أعمال جمع وتسجيل وتصنيف وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة، في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة منها من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار .

الفرع الثاني : العوامل المؤثرة على الأداء المالي

يتأثر الأداء المالي بمجموعة من العوامل يمكن تلخيصها فيما يلي : (عبد الغني، 2018، صفحة

(67)

• الهيكل التنظيمي

وهو الإطار الذي تتفاعل فيه جميع المتغيرات المتعلقة بالمؤسسة وأعمالها، ففيه تحدد أساليب الاتصالات والصلاحيات والمسؤوليات وأساليب تبادل الأنشطة والمعلومات .

• المناخ التنظيمي

وهو وضوح التنظيم وكيفية اتخاذ القرار المناسب، وأسلوب الإدارة وتوجيه الأداء وتنمية العنصر البشري، ويقصد بوضوح التنظيم إدراك العاملين لمهام المؤسسة وأهدافها وعملياتها مع ارتباطها بالأداء .

• التكنولوجيا

وهي عبارة عن الأساليب والمهارات والطرق المعتمدة في المؤسسة لتحقيق الأهداف المنشودة، وعلى المؤسسة تحديد نوع التكنولوجيا المناسبة لطبيعة أعمالها والمنسجمة مع أهدافها .

• الحجم

ويقصد به تصنيف المؤسسات إلى صغيرة متوسطة، أو كبيرة الحجم، حيث يعتبر الحجم من العوامل المؤثرة في الأداء المالي سلبا أو إيجابا .

• السياسة والقانون

تتمثل عموما في الاستقرار السياسي والأمني للدولة، نظام الحكم، العلاقات مع العالم الخارجي، القوانين والقرارات .

ويمكن تصنيف وتبويب العوامل المؤثرة على الأداء المالي للمؤسسات إلى (زهرة، 2011، الصفحات

: 96-95)

1/العوامل الداخلية

وهي تلك العوامل التي تؤثر على أداء الشركة والتي تمكن الشركة من التحكم فيها والسيطرة عليها بالشكل الذي يساعد على تعظيم العائد وتقليل التكاليف ومن أهم هذه العوامل نجد :

• الرقابة على التكاليف

• الرقابة على الكفاءة استخدام الموارد المتاحة

• الرقابة على تكلفة الحصول على الأموال

بالإضافة إلى تأثير المؤشرات الخاصة بالرقابة حيث تهدف إلى رقابة إتجاه المصروفات خلال الفترات المالية المختلفة وتحليل مدى أهميتها النسبية للشركة ومحاولة ترشيدها وتصحيحها ومن أهم هذه المؤشرات نذكر :

*الفوائد المدفوعة إلى الأصول المنتجة

حيث تساوي :

$$\text{إجمالي الفوائد المدفوعة/ إجمالي الأصول المنتجة} \times 100$$

ونجد :

$$\text{الأصول المنتجة} = \text{إجمالي القروض} + \text{الاستثمارات في الأوراق المالية والسندات الحكومية}$$

ويبرز نقص هذه القيمة قدرة الشركة على رقابة سلوك هذه الفوائد المدفوعة وقدرتها على زيادة الأصول المنتجة .

*الفوائد المدفوعة إلى الودائع

وتساوي :

(إجمالي الفوائد المدفوعة/ إجمالي ودائع العملاء والمستحق للمصاريف) × 100

حيث توضح هذه النسبة أهمية هذه الفوائد المدفوعة إلى جملة الأموال التي حصلت عليها الشركة من المصادر الخارجية (الودائع من العملاء والمصارف)، ويعبر نقص هذه النسبة على ربحية الشركة .

2/العوامل الخارجية

تواجه الشركة مجموعة من التغيرات الخارجية التي تؤثر على أدائها المالي حيث لا يمكن لإدارة الشركة السيطرة عليها، إنما يمكنها فقط توقع النتائج المستقبلية لهذه التغيرات محاولة إعطاء خطط لمواجهةها والتقليل من تأثيراتها وتشمل هذه العوامل على :

- التغيرات العلمية والتكنولوجية والمؤثرة على نوعية الخدمات
- القوانين والتعليمات التي تطبق على المؤسسات من طرف الدولة وقوانين السوق
- السياسات المالية والنقدية والاقتصادية للدولة

المطلب الرابع : استخدامات التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي

بعدما تعرفنا على المفاهيم الأساسية للتشخيص المالي والأداء المالي سوف نحاول في هذا المطلب الربط بينهما من خلال إبراز دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي وذلك بالوقوف على أهم الأدوات التحليلية التي يمكن أن يستعين بها المحلل المالي في توصيف وتحديد الوضعية المالية للمؤسسة وكذا مستوى أدائها.

الفرع الأول : مؤشرات التوازن المالي ودورها في تقييم الأداء المالي

هناك عدة مؤشرات يستند عليها المسير المالي لإبراز مدى توازن المؤسسة ونذكر ثلاث مؤشرات أساسية :

أ.رأس المال العامل FRNG

1. مفهوم رأس المال العامل وحسابه

يعرف على أنه ذلك الجزء من الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) المخصص لتمويل الأصول المتداولة (استخدامات الاستغلال)، ويعرف كذلك على أنه ذلك الفائض المالي الناتج عن تمويل الاحتياجات المالية الدائمة (الاستخدامات المستقرة) باستخدام الموارد المالية الدائمة (الموارد الدائمة) (إلياس، مرجع سابق، صفحة 83).

ويمكن حسابه بطريقتين : (كريمة، 2013-2014، صفحة 16)

*من أعلى الميزانية : تركز هذه الطريقة على أصل رأس المال العامل والمتغيرات المحددة له بحسب كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

$$\text{رأس مال العامل} = (\text{أموال خاصة} + \text{ديون طويلة}) - \text{الأصول الثابتة}$$

*من أسفل الميزانية : هذه الطريقة ناتجة عن مبدأ توازن الميزانية، وتبين لنا هذه الطريقة وجهة رأس المال العامل حيث أنه يعمل في دورة الاستغلال، ويسمح للمؤسسة بأن تحافظ على مستوى السيولة لتجنب مشاكل عدم القدرة على السداد، وبحسب رأس مال العامل من خلال هذه الطريقة كما يلي :

$$\text{رأس المال العامل} = \text{أصول متداولة} - \text{ديون قصيرة الأجل}$$

أ.2. حالات رأس المال العامل وأنواعه

يعتبر رأس المال العامل الصافي مؤشر هام عن التوازن المالي طويل المدى، وذلك حسب حالاته التي نذكرها كالاتي (إلياس، مرجع سابق، صفحة 83) :

حالة رأس المال العامل الصافي الإجمالي الموجب $FRNG > 0$

ويشير ذلك إلى أن المؤسسة متوازنة ماليا على المدى الطويل، حيث تمكنت المؤسسة حسب هذا المؤشر من تمويل احتياجاتها طويلة المدى باستخدام مواردها طويلة المدى وحقت فائض مالي يمكن استخدامه في تمويل الاحتياجات المالية المتبقية .

حالة رأس المال العامل معدوم $FRNG = 0$

يعني ذلك أن المؤسسة في حالة التوازن الأمثل على المدى الطويل، لكن دون تحقيق فائض، حيث نجحت المؤسسة فقط في تمويل احتياجاتها طويلة المدى، دون تحقيق فائض ولا تحقيق عجز .

حالة رأس المال العامل الصافي الإجمالي سالب $FRNG < 0$

يشير إلى أن المؤسسة عجزت عن تمويل استثماراتها وباقي الاحتياجات المالية الثابتة باستخدام مواردها المالية الدائمة، وحقت بذلك عجز في تمويل هذه الاحتياجات وبالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية أو بحاجة إلى تقليص مستوى استثماراتها إلى الحد الذي يتوافق مع مواردها المالية الدائمة.

ويمكن تقسيم رأس المال العامل إلى أربعة أنواع (ميلود، 2010، صفحة 50):

✓ رأس مال العامل الإجمالي

هو مجموع الأصول المتداولة، لذا يرى بعض المحللين الماليين أنه لا داعي لوضع مصطلح آخر بما أنه من الناحية المالية هناك مصطلح يؤدي إلى نفس المعنى .

✓ رأس مال العامل الصافي

هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة وهو رأس المال العامل الذي رأيناه سابقا .

✓ رأس المال العامل الخاص

هو ذلك الجزء من الأموال الخاصة المستعمل في تمويل جزء من الأصول المتداولة بعد تمويل الأصول الثابتة أي :

$$\text{رأس مال العامل الخاص} = \text{الأموال الخاصة} - \text{الأصول الثابتة}$$

✓ رأس المال العامل الأجنبي

هو جزء من الأموال الدائمة المستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة أي :

$$\text{رأس المال العامل الأجنبي} = \text{رأس المال العامل الصافي} - \text{رأس المال العامل الخاص}$$

ب. الاحتياج في رأس المال العامل BFRg

ب.1. مفهوم الاحتياج في رأس المال العامل وحسابه

تعرف الاحتياجات في رأس المال العامل بأنها رأس المال العامل الذي تحتاج إليه المؤسسة فعلا لمواجهة احتياجات السيولة عند مواعيد استحقاق الديون القصيرة الأجل، وتتضمن تسيير دورة الاستغلال بصفة عادية (كريمة، مرجع سابق، صفحة 17). فهو ذلك الجزء من الأموال الدائمة الممول لجزء من الأصول المتداولة والذي يضمن للمؤسسة توازنها المالي الضروري، وتظهر هذه الاحتياجات عند مقارنة الأصول المتداولة مع الموارد المالية قصيرة الأجل، ويمكن حساب هذه الاحتياجات بالعلاقة التالية :

$$\text{الاحتياج في رأس المال العامل} = (\text{أصول متداولة} - \text{النقدية}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{السلفات المصرفية})$$

وقد تم استبعاد النقدية لأنها لا تعتبر من احتياجات الدورة، كما أن السلفات المصرفية أيضا عبارة عن ديون سائلة مدتها قصيرة جدا ولا تدخل ضمن موارد الدورة لأنها تقتصر غالبا في نهاية الدورة للتسوية (ميلود، مرجع سابق، صفحة 52).

ب.2. حالات الاحتياج في رأس المال العامل وأنواعه

* حالات الاحتياج في رأس المال العامل BFRg

يمكن للاحتياج في رأس المال العامل أن يأخذ الحالات التالية (كريمة، مرجع سابق، صفحة 18):

- حالة الاحتياج في رأس المال العامل $0 >$: هذا يعني أن الموارد أكبر من الاحتياجات، والمؤسسة بذلك تحقق فائضا في التمويل وجب عليها استثمار هذا الفائض الجمد .

- حالة الاحتياج في رأس المال العامل $0 =$: يعني احتياجات الدورة مساوية لموارد الدورة، وهنا نقول أن المؤسسة تحقق قاعدة التوازن الأدنى ولا تحتفظ بأي هامش أمان .

- حالة الاحتياج في رأس المال العامل $0 <$: هذا يعني أن احتياجات الدورة أكبر من موارد الدورة وهذا يدل على أن المؤسسة تعاني عجزا أو عسرا ماليا .

* أنواع الاحتياج في رأس المال العامل BFRg

يمكننا تجزئة الاحتياج في رأس المال العامل إلى احتياج في رأس المال العامل للاستغلال واحتياج في رأس المال العامل خارج

الاستغلال تبعا لعلاقة عناصره بالنشاط (سليمان، 2016، صفحة 43) :

-الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال : يتميز بانتماء عناصره إلى دورة الاستغلال سواء كانت مخزونات أو حقوق أو ديون،
ويحسب بالعلاقة التالية :

الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال = استخدامات الاستغلال - موارد الاستغلال

$$BFR_{ex} = E_{ex} - R_{ex}$$

-الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال : يعبر عن الاحتياجات المالية الناتجة عن النشاطات الاستثنائية وغير الرئيسية،
ويحسب بالعلاقة التالية :

الاحتياج في رأس المال العامل خارج الاستغلال = استخدامات خارج الاستغلال - موارد خارج الاستغلال

$$BFRh_{ex} = Eh_{ex} - Rh_{ex}$$

-الاحتياج في رأس المال العامل الإجمالي : يتشكل من مجموع الرصيدين السابقين :

$$BFR_g = BFR_{ex} + BFRh_{ex}$$

ج.الخزينة الصافية TN :

يمكن تعريف خزينة المؤسسة بأنها مجموعة الأموال التي في حوزتها لمدة دورة استغلالية، وهي تشمل صافي القيم الجاهزة أي
ما تستطيع التصرف فيه فعلا من مبالغ سائلة خلال الدورة وتحسب بالعلاقة :

$$\text{الخزينة} = \text{القيم الجاهزة} - \text{السلفات المصرفية}$$

وقد تنتج من موارد إضافية دائمة وتحسب بالعلاقة :

$$\text{الخزينة TN} = \text{رأس المال العامل FRN}_g - \text{الاحتياج في رأس المال العامل BFR}_g$$

(عدون، 1999، صفحة 51)

كما تحسب إنطلاقا من الميزانية الوظيفية بإجراء الفرق بين استخدامات الخزينة وموارد الخزينة :

$$TN = ET - RT$$

تسيير الخزينة يعني بالضرورة تسيير رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل ويتبين ذلك في الحالات التالية :

- حالة الخزينة موجبة $FRN_g > BFR_g$ أي $TN > 0$ في هذه الحالة المؤسسة قامت بتجميد جزء من أموالها الثابتة (حالة الربحية)، وفي هذه الحالة يمكن للمؤسسة شراء معدات أو مواد أولية .

- حالة الخزينة سالبة $FRN_g < BFR_g$ أي $TN < 0$ المؤسسة في حالة عجز وغير قادرة على تسديد ديونها في آجالها،
الحل هو المطالبة بحقوقها لدى الغير أو الاقتراض من البنوك أو التنازل عن بعض استثماراتها دون التأثير على الإنتاجية (محمد،
2016، صفحة 32) .

- حالة الخزينة معدومة $FRN_g = BFR_g$ أي $TN = 0$ وهي ما تعرف بالخزينة المثلى، والوصول إلى هذه الحالة يتم
بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمؤسسة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ومنه التحكم في
السيولة دون التأثير على الربحية (دردوري، مرجع سابق، صفحة 47).

الفرع الثاني : دور النسب المالية في تقييم الأداء المالي

أ. نسب التمويل

تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويلي في تمويل الأصل بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة (لسلوس، 2004، صفحة 45) .

أ.1. نسب التمويل الدائم

يدل هذا المؤشر على نسبة التغطية المالية للأصول الثابتة بواسطة الأصول الدائمة وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كانت هذه النسبة موجبة يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي موجب يدل على تغطية كاملة للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة مع تسجيل هامش أمن مالي يمكن للمؤسسة مواجهة الاحتياجات المولدة عن دورة الاستغلال .
وإذا كانت هذه النسبة سالبة أقل من 1 يعني وجود رأس مال عامل صافي إجمالي سالب فهذا يدل على تمويل نسبي للأصول الثابتة بواسطة الأموال الدائمة وبالتالي الاعتماد على مصادر التمويل الدورية في تمويل الأصول الثابتة (شبيحة، 2010، الصفحات 83-84) .

أ.2. نسبة التمويل الخاص

يدل هذا المؤشر على مدى تغطية المؤسسة لأصولها الثابتة بواسطة أموالها الخاصة، وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$$

إذا كانت هذه النسبة تساوي 1 فإن رأس المال العامل معدوم، أي أن الأصول الثابتة مغطاة بالأموال الخاصة أما الديون الطويلة إن وجدت فهي تغطي الأصول المتداولة وتكون رأس مال عامل، وفي حالة ارتفاع هذه النسبة على 1 فهذا يعني أن المؤسسة تمول قيمها الثابتة بأموالها الخاصة وهناك فائض من هذه الأموال بالإضافة إلى ديون طويلة الأجل لتمويل الأصول المتداولة وهذا ما ليس مفيدا للمؤسسة نظرا لأن الديون طويلة الأجل عليها فوائد والأصول المتداولة ليس لها فوائد (عدون، مرجع سابق، صفحة 53).

أ.3. نسبة الاستقلالية المالية (المديونية المالية)

$$\text{تحسب كما يلي : نسبة الاستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

تشير هذه النسبة إلى وزن الديون داخل الهيكل المالي للمؤسسة وبالتالي درجة استقلاليتها، إذ أن الحجم الكبير للديون يجعل المؤسسة غير مستقلة في اتخاذ قراراتها المالية فكلما كانت هذه النسبة كبيرة استطاعت أن تتعامل المؤسسة بمرونة مع الدائنين في شكل اقتراض وتسديد للديون، أما إذا كانت النسبة صغيرة فهذا يعني أنها في وضعية مثقلة بالديون، ولا تستطيع الحصول على الموارد المالية التي تحتاجها من قروض إضافية إلا بتقديم ضمانات، وقد تكون هذه الضمانات مرهقة .

أ.4. نسبة التمويل الخارجي (الإقراض)

تسمى أيضا نسبة القدرة على الوفاء تبين هذه النسبة مستوى تغطية موجودات المؤسسة بأموال خارجية، وهي نسبة مرافقة للنسبة السابقة وهي مقارنة الأصول بمجموع الديون (لسلوس، مرجع سابق، صفحة 46).
وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة التمويل الخارجي} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}} = \frac{\text{ديون قصيرة الأجل} + \text{ديون طويلة الأجل}}{\text{الأصول المتداولة} + \text{الثابتة الأصول}}$$

ارتفاع هذه النسبة يعني زيادة الاعتماد على التمويل الخارجي في حين أن انخفاضها يعين اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي (داوود، 2012، صفحة 46).

ب. نسب السيولة

تتم هذه النسب بتقييم الوضعية المالية للمؤسسة من خلال دراسة وتحليل قدرة الإدارة على الوفاء بتسديد الالتزامات المستحقة في تاريخ استحقاقها (سليمان، مرجع سابق، صفحة 71) ومن أهم نسب السيولة ما يلي :

ب.1. نسبة السيولة العامة (نسبة التداول)

تعمل هذه النسبة على قياس توازن المؤسسة المالي من خلال إظهار درجة تغطية الأصول المتداولة في المؤسسة للمطلوبات المتداولة (الخصوم) فيها (داوود، مرجع سابق، صفحة 60) وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

كلما زادت هذه النسبة على 1 تكون المؤسسة قادرة على الإلتزام بتسديد ديونها القريبة (سليمان، مرجع سابق، صفحة 72).

ب.2. نسبة السيولة السريعة (المختصرة)

تسمح هذه النسبة بتقدير أفضل لقدرة المؤسسة على تغطية استحقاقاتها قصيرة الأمد، وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة السريعة} = \frac{\text{الأصول المتداولة} - \text{المخزون السلعي}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

(سليمان، مرجع سابق، صفحة 70)

لا يجب أن تكون هذه النسبة كبيرة وقد حدد لها الحد الأدنى بـ 0.3 والحد الأقصى وهو حد الضمان 0.5 أي تكون القيم جاهزة وغير جاهزة أي المؤسسات ذات دوران المخزون السريع أو العادي تساوي إلى نصف الديون قصيرة الأجل أو أقل (عدون، مرجع سابق، صفحة 56).

ب.3. نسبة السيولة الجاهزة (الفورية)

تبين هذه النسبة مدى قدرة المؤسسة على تسديد كل ديونها قصيرة الأجل بالاعتماد على السيولة الموجودة حاليا تحت تصرفها فقط، من دون اللجوء إلى كل قيمة غير جاهزة ذلك أنه من الصعب على المؤسسة أن تتوقع مدة معينة لتحويل المخزونات إلى سيولة جاهزة (لسلوس، مرجع سابق، صفحة 48)، وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة السيولة الجاهزة} = \frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$$

هذه النسبة يفضل بشكل عام أن تكون محصورة في المجال 0.2 و 0.3 .

ما تجدر إليه الإشارة أنه من الصب وجود نسبة معيارية كمقياس للسيولة ولكن يمكن القول أن معايير السيولة تكون عادة محددة بالنسبة للمؤسسات المالية المصرفية وأيضاً إلى حد ما للمؤسسات التجارية في حين تكون هذه المعايير منخفضة إلى حد معين بالنسبة للمنشآت حتى القطاع الصناعي أو في قطاع الخدمات .

ج. نسب النشاط

تقيس لنا هذه النسب كيفية تسيير المؤسسة لمجموع أصولها ذات درجات السيولة المختلفة مقارنة بدرجات استحقاق عناصر الخصوم، (مليكة، مرجع سابق، صفحة 39) وغالباً ما يستخدم هذا النوع من النسب في التقييم والتعرف على الطريقة التي تقوم بها مؤسسة الأعمال في إدارة أصولها أو مخزونها من البضاعة وكذلك مقدرتها على تحصيل ديونها في مواعيد استحقاقها (داوود، مرجع سابق، صفحة 62).

ج.1. معدل دوران المخزون (شريحة، مرجع سابق، الصفحات 86-87)

يحسب هذا المؤشر بالنسبة للمخزونات البضاعة مواد لوازم، والمنتجات التامة .

$$\text{* بالنسبة للبضاعة} = \frac{\text{تكلفة شراء البضاعة المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{* بالنسبة للمواد الأولية} = \frac{\text{تكلفة شراء مواد أولية مستهلكة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{* بالنسبة للمنتجات التامة} = \frac{\text{تكلفة انتاج المنتجات المباعة}}{\text{متوسط المخزون}}$$

$$\text{* متوسط المخزون} = \frac{\text{مخزون أول مدة} + \text{مخزون آخر مدة}}{2}$$

ولتحديد المدة المتوسطة التي يتم خلالها الاحتفاظ بالمخزونات على مستوى المخازن تحسب كما يلي :

$$\text{* مدة دوران المخزون} = 360 \times \frac{1}{\text{نسبة دوران المخزون}}$$

تحسب هذه المدة بالأيام أو بالأشهر .

ج.2. معدل دوران الزبائن (المدينين)

يقيس عدد مرات تحصيل الحسابات المدينة خلال السنة، ويدل الدوران العالي للمدينين على كفاءة تحويل الحسابات المدينة إلى نقد، ويعني أيضاً اتباع سياسة انتمائية عالية (علاء، مرجع سابق، صفحة 31).
يحسب كما يلي:

$$\text{معدل دوران المدينين} = \frac{\text{رقم الأعمل مستوى أجل}}{\text{(زبائن + أوراق القبض)}}$$

-مدة التحصيل من الزبائن

تحسب كما يلي :

$$\text{التحصيل من الزبائن} = 360 \times \frac{\text{زبائن+أوراق القبض}}{\text{رقم الأعمال السنوي الأجل}} \quad (\text{لسلوس، مرجع سابق، صفحة 50})$$

$$\text{ويمكن حسابها بطريقة أخرى} = \frac{360}{\text{معدل دوران المدينين}} \quad (\text{داوود، مرجع سابق، صفحة 64})$$

يقصد بقدرة التحصيل تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات المدينة إلى تاريخ تحصيلها، ولهذا فإنها تعبر عن سرعة تحرك الحسابات المدينة باتجاه تحصيل وتغذية السيولة بالنقد الجاهز، ويشير الارتفاع الكبير في معدل فترة التحصيل إلى فشل سياسات التحصيل التي تبنتها المؤسسة (سليمان، مرجع سابق، الصفحات 73-74) .

ج.3. معدل دوران الدائنين (الموردين)

وهذا المعدل يظهر الفترة التي يمنحها الدائنون للمؤسسة لتسديد مستحقاتهم ومقارنتها مع معدل دوران المدينين، (داوود،

مرجع سابق، صفحة 64) وتحسب كما يلي :

$$\text{معدل دوران الموردين} = \frac{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}{\text{الموردون+أوراق الدفع}}$$

كلما كان هذا المعدل أقل دل ذلك على فترة أطول يمنحها الموردون لصالح المؤسسة من أجل تسديد قيمة مشترياتها

الآجلة (دردوري، مرجع سابق، صفحة 63).

-مدة تسديد الموردين :

تحسب كما يلي :

$$\text{مدة التسديد للموردين} = 360 \times \frac{\text{الموردون+أوراق الدفع}}{\text{المشتريات السنوية الآجلة}} \quad (\text{لسلوس، مرجع سابق، صفحة 51})$$

$$\text{ويمكن حسابها بطريقة أخرى} : \frac{360}{\text{معدل دوران الدائنين}} \quad (\text{داوود، مرجع سابق، صفحة 65})$$

يقصد بمدة التسديد تلك الفترة الممتدة من تاريخ تكوين الحسابات الدائنة إلى تاريخ تسديدها لذلك فإنها تعبر عن سرعة

تحرك الحسابات الدائنة باتجاه الدفع .

يجب أن تكون هذه المدة أقل من مدة تسديد الزبائن، حتى تتمكن المؤسسة من تحصيل ذممها لمواجهة هذه الديون (مليكة، مرجع سابق، صفحة 40) .

ج.4. العلاقة بين BFR_{ex} ورقم الأعمال (دردوري، مرجع سابق، الصفحات 61-62)

ما دام BFR_{ex} متعلق ومرتبب بنشاط المؤسسة الرئيسي فهو ما يعني أنه مرتبط برقم الأعمال، فالنسبة التي تبين لنا هذه

العلاقة تمكن المشخص المالي من مقارنة حجم الاحتياج في رأس المال العامل بمستوى نشاط المؤسسة، أي كم يوما من مبيعات

المؤسسة يمثل هذا الاحتياج الهيكلي ويحسب هذا المعدل كما يلي :

$$360 \times \frac{BFR_{ex}}{\text{رقم الأعمال}} = \text{مدة الاحتياج في رأس المال العامل للاستغلال}$$

هذه النسبة يمكن مقارنتها مع نسب المؤسسات الأخرى لنفس القطاع أو مع النسب المتحصل عليها في السنوات الماضية، فارتفاع هذه النسبة في المؤسسة مقارنة مع السنوات الماضية معناه :

- زيادة في مدة التخزين، أو الزيادة في مهلة التحصيل للزبائن .
- أو التخفيض في مدة تسوية ديون الموردين .

د.نسب المردودية (الربحية)

تعرف المردودية بشكل عام على أنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية مقارنة بالامكانية والوسائل التي سخرت لتحقيقها، ويقاس ذلك بنسبة النتيجة المستهدفة إلى الوسيلة التي خصصت لتحقيقها (إلياس، التسيير المالي، 2011، صفحة 214) وتنقسم إلى ثلاثة أنواع رئيسية :

د.1. المردودية التجارية (هامش صافي الربح) (مليكه، مرجع سابق، صفحة 87)

هي المردودية التي تحققها المؤسسة من خلال مجموع مبيعاتها، وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة المردودية التجارية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{رقم الأعمال خارج الرسم}} \times 100\%$$

يتبين الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، وهي تساعد إدارة المؤسسة على تحديد سعر البيع الواجب للوحدة.

د.2. المردودية الاقتصادية (العائد على مجموع الأصول)

تبين هذه النسبة ما استخدم من أصول للحصول على النتيجة، (لسلوس، مرجع سابق، صفحة 52) وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة المردودية الاقتصادية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{مجموع الأصول}} \times 100\%$$

تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة من النتيجة، فالعبارة ليست في ضخامة الأصول المستخدمة بقدر ما هي في مردودية هذه الأصول. (نفس المرجع، صفحة 52)

د.3. المردودية المالية (العائد على حق الملكية)

تبين هذه النسبة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال الشركة، وتحسب كما يلي :

$$\text{نسبة المردودية المالية} = \frac{\text{نتيجة الدورة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}} \times 100\%$$

كلما كانت النسبة مرتفعة كلما كان أفضل للمؤسسة .

وتعتبر هذه المردودية الممثل الرئيسي للمردودية العامة للمؤسسة. (مليكه، مرجع سابق، صفحة 88)

الفرع الثالث : النماذج الكمية ودورها في تقييم الأداء المالي

تعتمد هذه النماذج على الأسلوب الرياضي باستخدام معادلة الارتباط لعناصر القوائم المالية التي ترتبط بعضها ببعض أو التي لها أثر في تحقيقها، ولكن القوائم بعملية تحليل البيانات لا بد أن يكون ذو درجة عالية من الكفاءة المهنية والموضوعية حتى يتمكن من وضع المعايير المناسبة التي تمكنه من الاستفادة من الدلالات الموجودة وتحقيق الهدف الذي من أجله يتم القيام بعملية التحليل، (الكنزي، 2015، صفحة 157) ونذكر مما يلي ثلاث نماذج أساسية :

أ. نموذج ألتمان (شنوف، 2014، صفحة 242)

قام *Edward Altman* باستخدام التحليل متعدد المتغيرات *Multivariate analysis* لإيجاد أفضل النسب المالية التي يمكن من خلالها التنبؤ بفشل المؤسسات وبالتالي توصل إلى معادلة أصبحت معروفة باسم *Z-Score Model* ليظهر النموذج حسب الصيغة التالية :

$$Z=1.2x_1+ 1.4x_2+ 3.3x_3+ 0.6x_4+0.999x_5$$

حيث أن (علي خلف، 2015، صفحة 119):

x_1 =رأس مال العامل / إجمالي الأصول

x_2 =الأرباح المحتجزة / إجمالي الأصول

x_3 =الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

x_4 = القيمة السوقية لحقوق الملكية / القيمة الدفترية لديون الشركة

x_5 = المبيعات / إجمالي الأصول

وقد تم التوصل إلى النتائج التالية (فرج، 2016، صفحة 175):

- إذا كانت درجة قدرة المنظمة (Z) أكبر من 2.99 فالمنظمة في حالة جيدة وغير معرضة لمخاطر الإفلاس .
- إذا كانت درجة قدرة المنظمة (Z) أقل من 1.81 فالمنظمة في حالة غير جيدة ومعرضة لمخاطر الإفلاس .
- إذا كانت درجة قدرة المنظمة (Z) تتراوح بين 1.81 إلى أقل من 2.99 فالمنظمة معرضة للخطر أو غير معرضة له، حيث تقع في المنطقة الرمادية (كما يطلق عليها)، وفي هذه المنطقة ينبغي الاحتياط والحذر لكونها منطقة تحذير وتنبية للمنظمة. من بين أهم وأكثر الصعوبات التي واجهت المحللين الماليين هي عدم إمكانية تطبيق النموذج بصيغته الأصلية على المؤسسات غير المسعرة في السوق المالي لصعوبة قياس القيمة السوقية لحقوق المساهمين وهذا يتطلب بيانات عن القيمة السوقية للسهم (شنوف، مرجع سابق، صفحة 244).

ب. نموذج *Kida* (مرجع نفسه، صفحة 252)

يعتبر هذا النموذج من الأساليب الحديثة في التنبؤ بالفشل المالي، وهو مبني على خمس متغيرات مستقلة من النسب والمؤشرات المالية وفقا لمعادلة الارتباط لتحديد المتغير التابع Z ، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر، من خلال المعادلة التالية :

$$Z=1.042x_1+ 0.42x_2+ 0.461x_3+ 0.463x_4+0.271x_5$$

حيث أن : (حمزة، 2017، صفحة 140)

x_1 = صافي الربح بعد الضريبة / إجمالي الأصول

x_2 = حقوق المساهمين / إجمالي الالتزامات

x_3 = الأصول السائلة / الالتزامات المتداولة

x_4 = المبيعات / إجمالي الأصول

x_5 = النقدية / إجمالي الأصول

طبقا لهذا النموذج فإن قيمة مؤشر الإفلاس إذا كانت نتيجته موجبة فالشركة جيدة وبعيدة عن الإفلاس أما إذا كانت النتيجة سالبة فالشركة مرحة للإفلاس (علي خلف، مرجع سابق، صفحة 120) .

ج. نموذج *Sherrod* (شنوف، مرجع سابق، صفحة 156)

يستخدم هذا النموذج لمعرفة مخاطر الائتمان في البنوك عند منح القروض للمؤسسات والتنبؤ بالفشل المالي، ولكل مؤشر وزن ترجيحي معين حسب أهمية كل نسبة أو مؤشر، يعتبر أحد أهم النماذج الحديثة للتنبؤ بالفشل المالي، ويعتمد النموذج على ستة مؤشرات مالية مستقلة، بالإضافة إلى الأوزان النسبية لمعاملات دالة التمييز التي أعطيت لهذه المتغيرات حسب الصيغة التالية :

$$Z=17x_1+ 9x_2+ 3.5x_3+ 20x_4+1.2x_5+0.10x_6$$

حيث أن (حمزة، مرجع سابق، صفحة 141) :

x_1 = صافي رأس المال العامل / إجمالي الأصول

x_2 = الأصول السائلة / إجمالي الالتزامات

x_3 = إجمالي حقوق المساهمين / إجمالي الأصول

x_4 = صافي الأرباح قبل الفوائد والضرائب / إجمالي الأصول

x_5 = إجمالي الأصول / إجمالي الالتزامات

x_6 = إجمالي حقوق المساهمين / الأصول الثابتة

وتصنف الفروض حسب درجة المخاطرة كما في الجدول التالي :

الجدول رقم (01) : تصنيف الفروض حسب درجة المخاطرة

الفئة أو القسم	درجة المخاطرة	قيم مؤشر الفشل المالي (z)
الأولى	قروض ممتازة	$z \geq 25$
الثانية	قروض قليلة المخاطرة	$25 > z \geq 20$
الثالثة	قروض متوسطة المخاطرة	$20 > z \geq 5$
الرابعة	قروض عالية المخاطرة	$5 > z \geq -5$
الخامسة	قروض عالية المخاطرة جدا	$-z < 5$

المصدر : محي الدين عبد الرزاق حمزة، مرجع سابق، ص 141

خلاصة الفصل

من خلال ما توصلنا إليه في هذا الفصل يمكن اعتبار التشخيص المالي عملية ذات أهمية كبيرة في العملية التسييرية، وله دور كبير على المؤسسة الاقتصادية حيث يقوم بتحليل الوضع المالي لها ويكشف عن نقاط قوتها وضعفها .
وتبين لنا أيضا أن تقييم الأداء المالي للمؤسسة عملية إدارية مستمرة تقاس من خلالها كفاءة الأداء المالي لها ومدى جودة استخدامها للموارد المتاحة وتحقيق أهدافها .
كما اعتمد التشخيص المالي في تقييمه لأداء المؤسسة على تشخيص العديد من المؤشرات التي تمتلك في مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية والنماذج الكمية .

الفصل الثاني : تقييم

الأداء المالي لمؤسسة –

بيرو للرسكوبيت – باستخدام

التشخيص المالي

بعد الدراسة النظرية لموضوعنا دور التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية في الفصل الأول ومعرفة مختلف المفاهيم والجوانب النظرية سنحاول في هذا الفصل اللجوء إلى الدراسة التطبيقية والواقعية للموضوع من خلال الدراسة التي قمنا بها في المؤسسة الصناعية الاقتصادية مؤسسة بوراس الصناعية (بيبو للبسكويت) وذلك لمعرفة الأسلوب الملائم والفعال لها في تقييم أدائها المالي من خلال التشخيص المالي .

وقد تمت هذه الدراسة الميدانية من خلال ما تم التطرق إليه في الإطار النظري، حيث سيتم في هذا الفصل إسقاط الدراسة النظرية على مؤسسة بوراس الصناعية من خلال معرفة وإظهار المؤشرات المالية التي تعتمدها المؤسسة .
حيث سيتم التعرف على كل ما يخص المؤسسة في هذا الفصل الذي يحتوي على مبحثين وهما كالاتي :

✓المبحث الأول : البطاقة الفنية لمؤسسة بوراس الصناعية -بيبو للبسكويت-

✓المبحث الثاني : تقييم وقياس الأداء المالي لمؤسسة بوراس الصناعية -بيبو للبسكويت-

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيبو للبسكويت- باستخدام التهديس المالي

المبحث الأول : البطاقة الفنية لمؤسسة بوراس الصناعية -بيبو للبسكويت-

يشمل المجال الاقتصادي العديد من المؤسسات التي تتنافس فيما بينها بغية تحقيق الربحية، لذا قمنا في هذا المبحث باختيار مؤسسة إقتصادية وهي مؤسسة بوراس الصناعية -بيبو للبسكويت- كمحل لإجراء الدراسة، حيث سنحاول إعطاء نظرة عامة على هاته المؤسسة وذلك بالتعريف بها وعرض أهم أهدافها وهيكلها التنظيمي والجانب الإنتاجي، وكذا واقع تطبيق التشخيص المالي والأداء المالي في هاته المؤسسة .

المطلب الأول : التعريف بالمؤسسة محل الدراسة

أولا : تقديم عام حول مؤسسة بوراس الصناعية م ش ذ م م

تأسست مؤسسة بوراس الصناعية ذات الشخص الوحيد بوراس بو بكر عام 2014 حسب ما أقر به محاسب المؤسسة وهي مؤسسة إنتاجية نشاطها الرئيسي البسكويت .

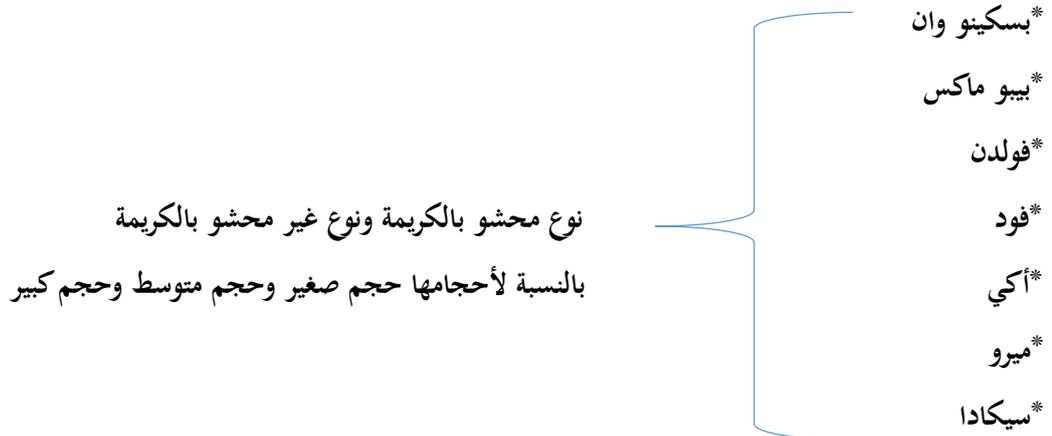
حيث تم مزاولة نشاطها عام 2015 اعتمادا على 29 عاملا فقط إلى أن أصبح الآن عدد عاملها يتراوح بين 135-150 عاملا الشركة في سياستها التخطيط الاستثمائي الموجه نحو أطر إنتاجية رفيعة التكنولوجيا، إذ تقدم منتجات رفيعة الذوق والمستوى في تشكيلة متنوعة من البسكويت والحلويات تنافس بمواصفاتها وجودتها أكبر العلامات في السوق الجزائري، هذا بالإضافة إلى التوسع الاستثمائي وزيادة الطاقة الإنتاجية، تتركز المؤسسة في ولاية بسكرة بمنطقة النشاطات الصناعية رقم 16 في مدينة سيدي عقبة، وتربع على مساحة قدرها 1635م²، والمساحة المبنية قدرها 480 م².

ثانيا : الوظيفة الأساسية للمؤسسة

مؤسسة بيبو للبسكويت وظيفتها الأساسية تتمثل في صناعة البسكويت وتساعدتها في ذلك مجموعة من الوظائف الثانوية منها عملية نقل المواد الأولية من المخازن إلى ورشات الإنتاج والتصنيع، توزيعها على الوحدات الإنتاجية بكميات محددة، تنظيم وتغليف المنتجات بعد الانتهاء من تصنيعها، نقل البسكويت إلى وحدات التوزيع أو توزيعه مباشرة على الزبائن .

ثالثا : العلامات التجارية للمنتجات

العلامة التجارية الرائدة والرسمية لمؤسسة بوراس الصناعية هي BIBO، وتمثل هذه العلامة التجارية مؤسسة بيبو للبسكويت ككل والتي تدرج ضمنها مجموعة أنواع البسكويت الحالية :



المواد الأساسية المستعملة في إنتاج البسكويت في مؤسسة بوراس الصناعية هي : الفرينة، الزبدة، السكر .

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيبو للبسكويت - باستخدام التهديس المالي

المطلب الثاني : الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والتكنولوجية للمؤسسة محل الدراسة وخصائصها

كل مؤسسة تنشط في المجال الاقتصادي لها مجموعة من الأهداف التي تعمل جاهدة لتحقيقها وفي هذا المطلب سندكر مجموعة من الأهداف لمؤسسة بيبو للبسكويت حسب ما تحصلنا عليه من معلومات من طرفهم .

أولا : الأهداف الاقتصادية لمؤسسة بوراس الصناعية

+ تحقيق أرباح من خلال العملية التجارية

+ خلق قيمة مضافة للاقتصاد الوطني

+ تزويد السوق الجزائرية بمنتجات محلية ومنافسة للمنتجات الأجنبية

+ الزيادة في صناعة البسكويت

+ ترشيد المؤسسة لعوامل الإنتاج مما يؤدي بها إلى زيادة الإنتاجية بالاعتماد على التحقيق الدقيق والجيد

+ تحقيق الاشباع لاستمرار المؤسسة

+ تحقيق الربح فهو الذي يضمن استمرارها ونموها، فيه يتم تسديد ما عليها من ديون وتوزيع الأرباح على الشركاء أو يبقى

على شكل مؤونات لتغطية خسائر أو أعباء غير محتملة أو مفاجئة فالربح من المعايير الأساسية لصحة المؤسسة اقتصاديا.

ثانيا : الأهداف الاجتماعية لمؤسسة بوراس الصناعية

+ تقليص البطالة وخلق مناصب شغل إضافية

+ ضمان مستوى مقبول من الأجور للعمال مقابل عملهم لديهم

+ تحقيق متطلبات الشعب حيث هدفها الأساسي المتمثل في الربح أو الاشباع لا يكون إلا من خلال تلبية حاجيات المجتمع

الموجودة به سواء على المستوى المحلي أو الوطني .

ثالثا : الأهداف التكنولوجية لمؤسسة بوراس الصناعية

تطبيق البحث العلمي بهدف تطوير المنتجات ومواكبة التطور التكنولوجي للمساهمة في المحافظة على القدرة التنافسية في

السوق، وكما ذكرنا سابقا أنا خصصت إطارات في البحث العلمي لتطوير منتجاتها القديمة وإنتاج أنواع جديدة من البسكويت .

رابعا : خصائص مؤسسة بوراس الصناعية

+ الشكل القانوني : تمتلك مؤسسة بوراس الصناعية شخصية مستقلة وقانونية واسما خاصا بها وميزانية مالية وصلاحيات

وحقوفا تكون مسؤولة عنها أمام القانون، وكما عليها مسؤوليات وواجبات .

+ قدرتها على الإنتاج وأداء الوظيفة التي وجدت من أجلها

+ وحدة اقتصادية أساسية في المجتمع الاقتصادي، بالإضافة إلى مساهمتها في الإنتاج ونمو الدخل الوطني .

+ تهتم بتوفير المواد المالية من أجل استمرار عملياتها الخاصة بها .

+ مؤسسة متأقلمة مع البيئة المحيطة بها، حتى تستطيع تنفيذ مهامها الخاصة بها في أحسن الظروف.

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للبستويات - باستخدام التهديس المالي

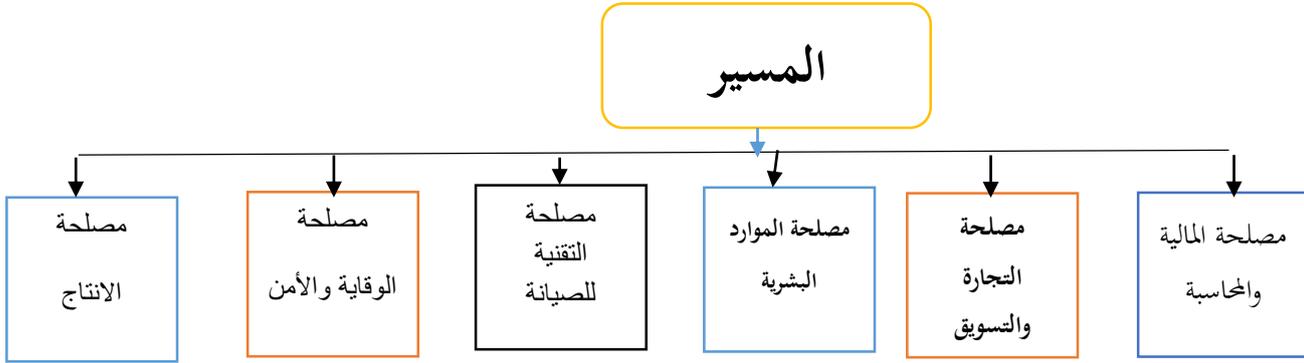
المطلب الثالث : الهيكل التنظيمي للمؤسسة محل الدراسة

بالنسبة للتنظيم الداخلي لشركة Eurl bourasse يتبع الأساس الوظيفي، إذ يستند هذا الأساس على الوظائف التي تمارسها الشركة، حيث تم تخصيص مصلحة لكل وظيفة، وتتفرع من كل مصلحة عدة أقسام تابعة لها، ويشرف على كل مصلحة رئيس يؤدي مهام محددة، كما يتولى المسير الإشراف المباشر على كل المصالح بالمؤسسة .

أولاً : الهيكل التنظيمي لمؤسسة بوراس الصناعية

يبين الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها، والهيكل التنظيمي الموضح في الشكل الموالي يبين هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة .

الشكل رقم (02) : الهيكل التنظيمي لمؤسسة بوراس الصناعية



المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

ويمكن إبراز المهام التي تؤدس في كل مصلحة كما يلي :

1.المسير

التحكم في النشاط السنوي للعمال وتحديد السياسة العامة للمؤسسة، إصدار التعليمات والأوامر لرؤساء المصالح فيما يتعلق بالإنتاج والتوزيع والتسويق وغيرها من الأنشطة، والفصل في القرارات المهمة والمتعلقة بمصير الشركة .

2.مصلحة المالية والمحاسبية

تتلخص مهام هذه المصلحة في :

*السهر على متابعة العمليات المالية والمحاسبية، وتحديد فواتير البيع والشراء.

*إعداد القوائم المالية .

*مراقبة الخزينة مراقبة دورية آنية وشهريا و سنويا مع التدقيق على صحة الحسابات .

*تحديد الميزانية وحسابات التسيير .

3.مصلحة التجارة والتسويق

تمثل الوظيفة الرئيسية للمصلحة التجارية في تصريف المنتجات وبيعها لضمان الدور الاقتصادي، وهذا يتم عن طريق التسيير الجيد للأقسام الأربعة (تموين، تسيير المخزون، البيع والتحصيل، التسويق والاتصال).

4. مصلحة الموارد البشرية

- *السهر على انضباط العمال أثناء العمل وتسجيل الغيابات
- *استقبال ملفات طلبات العمل وترتيبها حسب الأولويات
- *تحديد العطل وتقديم رخص التغيب وتأمين العمال وضمان حقوقهم مقابل الصرامة في العمل .

5. مصلحة التقنية للصيانة

تسهر على صيانة الآلات والعتاد فهي مكلفة بالتدخل في حالة أي عطب أو تعطيل الآلات والمعدات الإنتاجية الموجودة في المؤسسة، وذلك خلال مدار 24/24 ساعة .

6. مصلحة الوقاية والأمن

ومن مهامها السهر على حماية ممتلكات المؤسسة عن طريق الحراسة المستمرة وكذلك مراقبة سلامة العمال من خلال متخصصين في الوقاية والأمن الصناعي .

7. مصلحة الإنتاج

يمكن حصر المهام التي تؤديها هذه المصلحة في :

- *ضمان الإنتاج لتلبية الاحتياجات المطلوبة
- *احترام برنامج الإنتاج الخاص بالشركة
- *العمل والسهر على جودة المنتجات

ثانيا : العلاقة بين مصالح مؤسسة بوراس الصناعية

1. العلاقة بين المسير والمصالح الأخرى : هي تحرير تقاري إخبارية يومية من كل مصلحة حسب مجال تخصصها .
2. العلاقة بين مصلحة الموارد البشرية ومصلحة المالية والمحاسبة : هي تبادل المعلومات فيما يخص عدد العمال، كلفة التأمين، كلفة الأجرة، وجميع التكاليف المتعلقة بمصلحة الموارد البشرية .
3. العلاقة بين مصلحة المالية والمحاسبة ومصلحة التجارة والتسويق : هي علاقة تبادل المعلومات المحاسبية حول السلع المباعة والمواد الأولية المشتراة وهذا بالوثائق الثبوتية .
4. العلاقة بين مصلحة التجارة والتسويق ومصلحة الإنتاج : هي تبادل المعلومات حول كمية المنتجات المصنعة وحول كمية المواد الأولية المطلوبة في الإنتاج .
5. العلاقة بين مصلحة الموارد البشرية وباقي المصالح : هي التزويد بالموارد البشري والسهر على انضباطهم ورقابة مدى تطبيقهم التعليمات المقدمة لهم، ومراقبة مردود كل فرد داخل المؤسسة .

المطلب الرابع : واقع التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي في المؤسسة محل الدراسة

من خلال الهيكل التنظيمي للمؤسسة نلاحظ عدم وجود قسم خاص بالتحليل المالي وعند السؤال تبين أن كل ما يتعلق بالمالية والمحاسبة مدمج في قسم واحد ألا وهو مصلحة المالية والمحاسبة، وبعد المقابلة مع محاسب المؤسسة صرح لنا بأن مؤسسة بوراس الصناعية لا تستخدم التشخيص المالي في تقييم أداؤها المالي وذلك راجع إلى التغيرات المستمرة في المؤشر المالي .

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للبتروكيماويات - باستخدام التهديس المالي

كذلك صعوبة تفسير النتائج لعدم توفر جميع الخصائص النوعية للمعلومات المحاسبية والمالية في قوائم المؤسسة، الأمر الذي يؤدي إلى الوصول إلى نتائج غير حقيقية عند القيام بالتشخيص المالي وهذا ما قد ينعكس سلبا على عملية التقييم ككل .
أما بالنسبة لتقييم الأداء المالي لمؤسسة بوراس الصناعية تقيم أداؤها المالي عن طريق استخدام المؤشرات المالية فهي تعتمد على مؤشرات التوازن المالي بدرجة أولى في قياس مدى جودة استخدامها للموارد وتحقيق أهدافها .

المبحث الثاني : تشخيص الوضعية المالية لمؤسسة بوراس الصناعية

سننظر في هذا المبحث إلى عرض وتحليل القوائم المالية للسنوات 2020-2021-2022 لمؤسسة بوراس الصناعية وتشخيص الوضعية المالية، بهدف إبراز دور مؤشرات التوازن المالي ومختلف النسب المالية وتحليل الأرصدة الوسيطة لحسابات النتائج وجداول التدفقات النقدية في تقييم الأداء المالي في المؤسسة .

المطلب الأول : عرض وتحليل الميزانية

الفرع الأول : الميزانية العامة

جدول رقم 01: ميزانية مالية سنة 2020

المبلغ الصافي	مؤونات/ اهلاكات	المبلغ الإجمالي	الاصول
			*اصول غير جارية
			-فارق بين الاقتناء
			-المنتوج الإيجابي أو السلبي
			-تثبيات معنوية
			*تثبيات عينية
			-اراضي
7617704.47	2429808.49	10047512.96	-مباني
4842532.61	17913467.39	22756000.00	-ممتلكات ومنشآت ومعدات أخرى
			-تثبيات ممنوح امتيازها
			-تثبيات يرجى إنجازها
			*تثبيات مالية
			-استثمارات أخرى وذمم مدينة ذات صلة
			-سندات أخرى مثبتة
			-قروض وأصول مالية أخرى غير جارية
			-ضرائب مؤجلة على الأصل

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيبو للسكرتير- باستخدام التحذير المالي

12460237.08	20343275.88	32803512.96	مجموع اصول غير جارية
			<u>*اصول جارية</u>
5870230.43		5870230.43	-مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			<u>*حسابات دائنة واستخدامات</u>
			<u>مماثلة</u>
			-الزيائن
6594000.00		6594000.00	-مدينون آخريين
			-ضرائب وما يماثلها
217573.83		217573.83	-ذمم مدينة أخرى واستخدامات
			<u>مماثلة</u>
			<u>*موجودات وما شابهها</u>
			-استثمارات والأصول المالية الجارية
			الأخرى
			-الخزينة
3559130.40		3559130.40	
16240934.66		16240934.66	<u>مجموع الأصول الجارية</u>
28701171.74	2034327555.88	49044447.62	<u>اجمالي الاصول</u>

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

جدول رقم 03: ميزانية مالية سنة 2020

-الخصوم-

2020	الخصوم
	<u>*رؤوس الأموال الخاصة</u>
100000	-راس مال صادر
	-راس مال غير مستعان به
7000000	-علاوات واحتياطات
	-فوارق إعادة التقييم
945136.30	-فارق المعادلة 1
4950434.68	-النتيجة الصافية

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للسكرتير - باستخدام التهديس المالي

	- حقوق ملكية أخرى ارباح محتجزة
	حصة الشركاء المدمجة (1)
	حصة الشركاء الأقلية (1)
12995570.98	المجموع 1
	<u>*خصوم غير جارية</u>
	- قروض وديون مالية
	- ضرائب مؤجلة ومخصصة
	- ديون أخرى غير جارية
	- مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا
0	مجموع الخصوم غير جارية 02
	<u>*خصوم جارية</u>
15705600.76	- موردون وحسابات ملحقة
	- ضرائب
	- ديون أخرى
	- خزينة سلبية
15705600.76	مجموع الخصوم الجارية 03
28701171.74	اجمالي الخصوم

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

جدول رقم 04 : ميزانية مالية سنة 2021

-أصول-

المبلغ الصافي	مؤونات / اهتلاكات	المبلغ الإجمالي	الاصول
			<u>*اصول غير جارية</u>
			- فارق بين الاقتناء
			- المنتج الإيجابي أو السلبي
7417704.47	2629808.49	10047512.96	- تشبيلات معنوية
4542532.61	18213467.39	22756000.00	<u>*تشبيلات عينية</u>
			- اراضي
			- مباني

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للبرصويت - باستخدام التهديس المالي

			<p>- ممتلكات ومنشآت ومعدات أخرى</p> <p>- تثبيات ممنوح امتيازها</p> <p>- تثبيات يرجى إنجازها</p> <p><u>*تثبيات مالية</u></p> <p>- استثمارات أخرى ودمم مدينة ذات صلة</p> <p>- سندات أخرى مشبته</p> <p>- قروض وأصول مالية أخرى غير جارئة</p> <p>- ضرائب مؤجلة على الأصل</p>
11960237.08	20843275.88	32803512.96	مجموع اصول غير جارئة
			<p><u>* اصول جارئة</u></p> <p>- مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ</p> <p><u>* حسابات دائنة</u></p> <p><u>واستخدامات مماثلة</u></p> <p>- الزبائن</p> <p>- مدينون آخريين</p> <p>- ضرائب وما يماثلها</p> <p>- ذمم مدينة أخرى واستخدامات مماثلة</p> <p><u>* موجودات وما شابهها</u></p> <p>- استثمارات والأصول المالية الجارئة الأخرى</p> <p>- الخزينة</p>
7704030.60		7704030.60	
4535000.00		4535000.00	
518625.97		518625.97	
		4176132.68	
16933789.25		16933789.25	مجموع الأصول الجارئة

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيبو للسكروريت- باستخدام التهديس المالي

28894026.33	20843275.88	49737302.21	اجمالي الاصول
-------------	-------------	-------------	---------------

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

جدول رقم 05: ميزانية مالية سنة 2021

-خصوم-

2021	الخصوم
	<u>*رؤوس الأموال الخاصة</u>
100000	-راس مال صادر
	-راس مال غير مستعان به
7000000	-علاوات واحتياطات
	-فوارق إعادة التقييم
	-فارق المعادلة 1
1681682.52	-النتيجة الصافية
5895570.98	-حقوق ملكية أخرى ارباح محتجزة
	حصة الشركاء المدمجة (1)
	حصة الشركاء الأقلية (1)
14677253.50	المجموع 1
	<u>*خصوم غير جارية</u>
	-قروض وديون مالية
	-ضرائب مؤجلة ومخصصة
	-ديون أخرى غير جارية
	-مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا
	مجموع الخصوم غير جارية 02
	<u>*خصوم جارية</u>
13849545.94	-موردون وحسابات ملحقة
367226.89	-ضرائب
	-ديون أخرى
	-خزينة سلبية
14216772.83	مجموع الخصوم الجارية 03

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيجو للسكر- باستخدام التحديس المالي

اجمالي الخصوم	28894026.33
---------------	-------------

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

جدول رقم 06 : ميزانية مالية سنة 2022

-أصول-

المبلغ الصافي	مؤونات/ امتلكات	المبلغ الإجمالي	الاصول
			<u>*اصول غير جارية</u>
			-فارق بين الاقتناء
			-المنتوج الإيجابي أو السلبي
7217704.47	2829808.49	10047512.96	-تثبيات معنوية
4242532.61	18513467.39	22756000.00	<u>*تثبيات عينية</u>
			-اراضي
			-مباني
			-ممتلكات ومنشآت ومعدات
			أخرى
			-تثبيات ممنوح امتيازها
			-تثبيات يرجى إنجازها
			<u>*تثبيات مالية</u>
			-استثمارات أخرى وذمم مدينة
			ذات صلة
			-سندات أخرى مثبتة
			-قروض وأصول مالية أخرى غير
			جارية
			-ضرائب مؤجلة على الأصل
11460237.08	21343275.88	32803512.96	مجموع اصول غير جارية
			<u>*اصول جارية</u>
7266830.77		7268830.77	-مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
			<u>*حسابات دائنة واستخدامات</u>
			<u>مماثلة</u>

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيبو للبستويات- باستخدام التحذير المالي

2176000.00		2176000.00	-الزيائن -مدينون آخريين
188016.88		188016.88	-ضرائب وما يماثلها -ذمم مدينة أخرى واستخدمات مماثلة
			<u>*موجودات وما شابهها</u>
			-استثمارات والأصول المالية الجارية الأخرى
3776132.68		3776132.68	-الخزينة
13408980.33		13408980.33	<u>مجموع الأصول الجارية</u>
24869217.41	21343275.88	46212493.29	<u>اجمالي الاصول</u>

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

جدول رقم 07: ميزانية مالية سنة 2022

-خصوم-

2022	الخصوم
	<u>*رؤوس الأموال الخاصة</u>
100000.00	-راس مال صادر
	-راس مال غير مستعان به
7000000.00	-علاوات واحتياطات
	-فوارق إعادة التقييم
	-فارق المعادلة 1
1781682.52	-النتيجة الصافية
577253.50	-حقوق ملكية أخرى ارباح محتجزة
	حصة الشركاء المدجة (1)
	حصة الشركاء الأقلية (1)
9458936.02	<u>المجموع 1</u>
	<u>*خصوم غير جارية</u>

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيبو للسكرتير- باستخدام التحليل المالي

		-قروض وديون مالية -ضرائب مؤجلة ومخصصة -ديون أخرى غير جارية -مؤونات ومنتجات معاينة مسبقا
		مجموع الخصوم غير جارية 02
		*خصوم جارية
14712978.54		-موردون وحسابات ملحقة
697302.55		-ضرائب
		-ديون أخرى
		-خزينة سلبية
15410281.39		مجموع الخصوم الجارية 03
24869217.41		اجمالي الخصوم

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على معلومات المؤسسة

الفرع الثاني : إعداد الميزانية المالية المختصرة

من خلال المعطيات السابقة نقوم بإعداد الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2020 - 2021 - 2022)، ومن ثم تحليل النتائج المتحصل عليها والمقارنة بينها .

جدول رقم 08 : الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2020 - 2021 - 2022)

-جانب الأصول-

2022		2021		2020		الأصول
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
48	11460237.08	41	11960237.05	43	12460237.08	أصول غير جارية
52	13408980.33	59	16933789.25	57	16240934.66	أصول جارية
100	24869217.41	100	28894026.33	100	28701171.74	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

✓التعليق : من خلال الجدول نلاحظ :

1.الأصول غير الجارية

نلاحظ أن هناك انخفاض في الأصول غير الجارية مقارنة بثلاث من 2020 إلى 2022، وهذا الانخفاض شمل التثبيتات العينية ومنها المباني وممتلكات ومنشآت ومعدات أخرى.

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيجو للبستويات- باستخدام التهديس المالي

2. الأصول الجارية

نلاحظ أن هناك زيادة في الأصول الجارية من سنة 2020 إلى 2021 وتمثلت هذه الزيادة في المخزونات والمنتجات قيد التنفيذ والضرائب وما يماثلها، أما من 2021 إلى 2022، نلاحظ انخفاض في الأصول الجارية وهذا الانخفاض راجع إلى تسديد الزبائن لما عليهم من ديون...

جدول رقم 09: الميزانية المالية المختصرة للسنوات (2020-2021-2022)

-جانب الخصوم-

2022		2021		2020		الأصول
%	المبلغ	%	المبلغ	%	المبلغ	
38	9458936.02	51	14677253.50	45	12995570.98	أموال دائمة
38	9458936.02	51	14677253.50	45	12995570.98	أموال خاصة
-	-	-	-	-	-	خصوم غير جارية
62	15410281.39	49	14216772.83	54	15705600.76	خصوم جارية
100	24869217.41	100	28894026.33	100	28701171.74	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الاصول الدائمة = الأصول الخاصة+ الخصوم غير الجارية

✓ التعليق : من خلال الجدول نلاحظ :

1. الأصول الخاصة

نلاحظ أن هناك زيادة في الأموال الخاصة مقارنة بالسنتين 2020 و2021، وهذه الزيادة شملت كل من حقوق الملكية الأخرى والنتيجة الصافية، أما من 2021 إلى 2022 نلاحظ انخفاض في الأموال الخاصة وهذا راجع إلى حقوق الملكية الأخرى -أرباح محتجزة-.

2. الخصوم غير الجارية

المؤسسة تمتلك خصوم غير جارية فهي تقوم بنشاطها بالاعتماد على رأس مالها، ولم تقترض من الغير خلال السنوات الثلاث من 2021 إلى 2022.

3. الخصوم الجارية

نلاحظ أن هناك انخفاض في الخصوم الجارية من سنة 2020 إلى سنة 2021 وهذا الانخفاض راجع إلى الضرائب والموردين والحسابات الملحقة، أما من سنة 2021 إلى 2022 نلاحظ زيادة في الخصوم الجارية.

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيهو للبيروت - باستخدام التحليل المالي

الفرع الثالث : دراسة وتحليل النسب المالية ومؤشرات التوازن المالي

أولاً: دراسة وتحليل النسب المالية

1. نسب السيولة : تبين هذه النسب قدرة المؤسسة على تسديد التزاماتها.

الجدول رقم 10 : نسب السيولة

2022	2021	2020	الصيغة الرياضية	النسب
0.87	1.19	1.03	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسب السيولة العامة
0.39	0.64	0.66	$\frac{\text{أصول متداولة - مخزون السلعي}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسب السيولة السريعة
0.24	0.29	0.22	$\frac{\text{استخدامات الخزينة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	نسب السيولة الجاهزة

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

✓ التحليل

1. نسب السيولة العامة

تكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت متساوية للواحد، حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث أن سنة 2021 و 2020 كانت عالية وهنا نلاحظ أن المؤسسة في وضعية جيدة وقادرة على تسديد التزاماتها أي وجود فائض في الأصول الجارية لتغطية الخصوم الجارية وهذا على عكس سنة 2022 نلاحظ أن وضعية المؤسسة صعبة لأن الأصول المتداولة لم تغطي جميع الخصوم المتداولة وأن المؤسسة تعاني من مشكل سداد التزاماتها .

2. نسب السيولة السريعة

تكون هذه النسبة مقبولة إذا كانت منحصرة في المجال [0.3 - 0.5]، حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث أن في السنتين 2020 و 2021 حققت المؤسسة نسب تفوق الحد الأقصى 0.5 وهذا يعني أن المؤسسة لا تواجه صعوبات السيولة وهي قادرة على تسديد ديونها قصيرة الأجل، أما بالنسبة لسنة 2022 فالمؤسسة حققت نسبة تقع ضمن المجال المحدد، وهو مؤشر يعبر عن قدرة المؤسسة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة المتاحات النقدية والاستخدامات سريعة التحويل .

3. نسب السيولة الجاهزة

يفضل أن تكون هذه النسبة محصورة في المجال [0.2 - 0.3]، حيث نلاحظ من خلال النسب المتحصل عليها خلال السنوات الثلاث أن المؤسسة حققت نسب مقبولة وهذا ما يدل على أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها قصيرة الأجل بواسطة السيولة الموجودة تحت تصرفها.

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي للمؤسسة - بيرو للبرصويت - باستخدام التهديس المالي

2. نسب التمويل : تمكننا هذه النسب من دراسة وتحليل النسب التمويلية أي اكتشاف مدى مساهمة كل مصدر تمويل في تمويل الأصول بصفة عامة والأصول الثابتة بصفة خاصة.

جدول رقم 11 : نسب التمويل

2022	2021	2020	الصيغة الرياضية	النسب
0.825	1.227	1.042	$\frac{\text{الأصول الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	نسب التمويل الدائم
0.825	1.227	1.042	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	نسب التمويل الخاص
0.613	1.032	0.827	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	نسبة الاستقلالية المالية
0.619	0.492	0.547	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسب التمويل الخارجي

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التحليل

1. نسب التحليل الدائم

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل سنة 2020 و2021 تحصلت المؤسسة على نسبة جيدة تفوق 1 حيث تمكنت من تغطية كل أصولها غير الجارية من أموالها الدائمة وهذا يدل على وجود رأس المال العامل موجب للمؤسسة، على عكس سنة 2022 تحصلت المؤسسة على نسبة أقل من 1 هذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية جميع أصولها غير الجارية وهذا يدل على أنها غير متوازنة ماليا لأن الأصول غير الجارية أكثر من الأصول الدائمة.

2. نسب التمويل الخاص

تقيس هذه النسبة مدى تغطية الأموال الخاصة للأصول الثابتة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة التمويل الخاص سنة 2020 و2021 المؤسسة حققت نسبة جيدة تفوق 1 وهذا يعني أنها تمكنت من تغطية جميع أصولها الثابتة عن طريق أموالها الخاصة وهذا يدل على أن المؤسسة متوازنة ماليا، على عكس سنة 2022 المؤسسة تحصلت على نسبة أقل من 1 وهذا يعني أنها لم تتمكن من تغطية كل أصولها غير الجارية باستخدام الأموال الخاصة، وأن جزء من الأصول الثابتة مغطى بالقروض قصيرة الأجل.

3. نسبة الاستقلالية المالية

تعبّر هذه النسبة على مدى الاستقلالية المالية للمؤسسة من خلال حجم الديون، بحيث تكون النسبة النموذجية تساوي أو تفوق 1، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة خلال سنتي 2020 و 2022 حققت نسبة أقل من 1 وهذا يعني أن

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للسكر - باستخدام التحذير المالي

المؤسسة لا تتمتع باستقلالية مالية وعليها ديون، وهذا مؤشر سلبي على عكس سنة ٢٠٢١ فالمؤسسة هنا حققت نسبة تفوق ١ وهي نسبة جيدة تدل على تمتعها بالقدرة على الوفاء بالتزاماتها وتمتلك استقلالية مالية.

4. نسب التمويل الخارجي

تقيس هذه النسبة مدى مساهمة الغير في تمويل الأصول غير الجارية بحث أن كل ما تدنت هذه النسبة كان أحسن حيث أن هذه النسبة المثالية يجب أن تكون أقل من ١، حيث نلاحظ من الجدول أن المؤسسة خلال السنوات الثلاث حققت نسبة جيدة تدل على مرونة المؤسسة في تسوية التزاماتها مع دائئها سواء عن الاقتراض أو تسديد الديون.

3. نسب النشاط : وهي النسبة التي تقيس الكفاءة في إدارة الأصول، أي تقوم بتحليل عناصر الموجودات ومعرفة مدى كفاءة الإدارة في تحويل هذه العناصر إلى مبيعات ومن ثم إلى سيولة .

1. معدل دوران المخزون

جدول رقم 12 : المخزونات للسنوات الثلاث المدروسة

2022	2021	2020	2019	البيان
7268830.77	7704030.60	5870230.43	4036430.26	المخزونات

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم 13 : معدل دوران المخزون

2022	2021	2020	الصيغة الرياضية	البيان
7486430.685	6787130.515	4953330.345	$\frac{\text{مخ أول المدة} + \text{مخ آخر مدة}}{2}$	متوسط المخزون
0.97	1.13	1.18	$\frac{\text{مشتريات بضاعة}}{\text{متوسط المخزون}}$	معدل دوران المخزون
371	318	305	$360 \times \frac{1}{\text{نسبة الدوران}}$	مدة دوران المخزون

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

✓ التعليق على النتائج

تشير هذه النسبة إلى عدد مرات تصريف المخزون لدى المؤسسة، حيث كلما زاد معدل دوران المخزون كلما كان ذلك في صالح المؤسسة، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن المؤسسة خلال سنة 2020 كان معدل دوران المخزون 1.18 مرة خلال السنة وبالتالي فتصريف البضاعة من لحظة شرائها ودخولها المخازن وحتى لحظة بيعها يحتاج في المتوسط إلى 305 يوم وهذه الوضعية ليست جيدة للمؤسسة، كما نلاحظ بالنسبة لسنة 2021 و2022 أن هناك تراجع في معدل دوران المخزونات حيث كان 1.13 مرة

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للسكرية - باستخدام التحذير المالي

و0.97 مرة خلال سنة 2021 و2022 مما يعادلها بالأيام 318 و 371 يوم على التوالي فالمؤسسة لا زالت في نشاط دائم ومستمر في تصريف مخزونها .

2. مدة تحصيل الزبائن

جدول رقم 14 : مدة تحصيل الزبائن

2022	2021	2020	الصيغة الرياضية	البيان
5.56	2.58	1.11	$\frac{\text{رقم الأعمال السنوي الأجل}}{\text{(زبائن + أوراق القبض)}}$	مدة دوران الزبائن
64	139	324	$\frac{360}{\text{معدل دوران المدينين}}$	مدة التحصيل من الزبائن

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

✓ التحليل

تقيس لنا هذه النسبة مدة تحصيل الزبائن المدة المتوسطة بالأيام، التي تمنحها المؤسسة لزبائنها كآجال لتسديد مبلغ المبيعات، ونلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن هذه المدة بلغت 324 يوم سنة 2020 لتتخفف إلى 139 يوم لسنة 2021 والتواصل الانخفاض إلى أن بلغت 64 يوم سنة 2022 ولا يمكن الحكم على هذه المدة إن كانت جيدة أم لا إلا بمقارنتها بمدة دوران الموردين الذي سيتم التطرق إليها فيما يلي .

3. مدة تسديد الموردين

جدول رقم 15 : مدة تسديد الموردين

2022	2021	2020	الصيغة	البيان
0.62	0.80	0.50	$\frac{\text{المشتريات السنوية الآجلة}}{\text{(الموردون + أوراق دفع)}}$	معدل دوران الموردون
579	449	709	$\frac{360}{\text{معدل دوران الدائنين}}$	مدة تسديد الموردين

المصدر : من اعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

✓ التحليل

تقيس لنا هذه النسبة المدة المتوسطة التي يمنحها الموردين للمؤسسة كآجال لتسديد مبلغ المشتريات حيث بلغت سنة 2020 نسبة 709 يوم لتتخفف سنة 2021 إلى 449 يوم لترتفع مرة أخرى لتصل إلى 579 يوم سنة 2022 .

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيجو للسكرية- باستخدام التهديس المالي

تقييم مدة دوران الزبائن بمقارنتها مع مدة تسديد الموردين :

إن عملية التقييم هذه تشترط لتكون وضعية المؤسسة جيدة أن تكون المدة التي تمنحها المؤسسة للزبائن لتحصيل مبالغ

المبيعات أقل من المدة التي بمنحها الموردين للمؤسسة لتسديد مبالغ مشترياتها .

حيث نلاحظ أن المؤسسة خلال السنوات الثلاث (2020 - 2021 - 2022) كانت مدة تحصيل الزبائن أقل من

مدة تسديد الموردين وهذا يعني أن المؤسسة في وضعية جيدة .

ثانيا : إعداد الميزانية الوظيفية

جدول رقم 16 : الميزانية الوظيفية للأصول للفترة (2020 - 2021 - 2022)

2022	2021	2020	الأصول
			*الاستخدامات المستقرة
			-التثبيات الملموسة
10047512.96	10047512.96	10047512.96	-مباني
22756000.00	22756000.00	22756000.00	-ممتلكات ومنشآت ومعدات أخرى
32803512.96	32803512.96	32803512.96	مجموع الاستخدامات المستقرة
			*الاستخدامات الجارية
			-استخدامات الاستغلال
7268830.77	7704030.60	5870230.43	-مخزونات ومنتجات قيد التنفيذ
2176000.00	4535000.00	6594000.00	-الزبائن
188016.88	518625.97	217573.83	-الضرائب وما يماثلها
963247.65	12757656.57	12681804.26	مجموع استخدامات الاستغلال
			استخدامات خارج الاستغلال
			مدينون آخرون
3776132.68	4176132.68	3559130.40	استخدامات الخزينة
			الخزينة
3776132.68	4176132.68	3559130.40	مجموع استخدامات الخزينة
13408980.33	16933789.25	16240934.66	مجموع الاستخدامات الجارية
46212493.29	49737302.21	49044447.62	اجمالي الاستخدامات

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيبو للبستويات- باستخدام التهديس المالي

✓ تعليق

من خلال الميزانية الوظيفية نلاحظ أن المؤسسة في السنتين 2020 و 2021 كانت الموارد الدائمة أكبر من الاستخدامات المستقرة، وهذا يعني أن بوراس الصناعية تعتمد على مواردها الدائمة في تمويل استخداماتها المستقرة إضافة إلى تمويل بعض من الاستخدامات الجارية، على عكس السنة 2022 كانت الاستخدامات المستقرة أكبر من الموارد الدائمة وهذا يعني أن المؤسسة لم تتمكن من تغطية كل استخداماتها .

كما نلاحظ أن المؤسسة خلال السنوات الثلاث (2020- 2021- 2022) كانت استخدامات الخزينة أكبر من موارد الخزينة والتي كانت هذه الأخيرة منعدمة خلال فترة الدراسة، وهذا يدل على أن الخزينة الصافية لبوراس الصناعية ستكون موجبة لأن الخزينة الصافية هي الفرق بين استخدامات وموارد الخزينة فحتمًا تأخذ القيمة نفسها لاستخدامات الخزينة .

جدول رقم 17 : الميزانية الوظيفية الخصوم لفترة (2020- 2021- 2022)

2022	2021	2020	الخصوم
			الموارد الدائمة
			الأموال الخاصة
100000	100000	100000	رأس مال تم إصداره
7000000	7000000	7000000	علاوات واحتياطات
1781682.52	1681682.52	945136.30	النتيجة الصافية
577253.50	5895570.98	4950434.68	حقوق ملكية أخرى
21343275.88	20843275.88	20343275.88	اهتلاكات ومؤهلات
			ديون مالية طويلة
			قروض وديون مالية
			ضرائب مؤجلة ومخصصة
30802211.9	35520529.38	33338846.86	مجموع الموارد الدائمة
			الموارد الجارية
			موارد الاستغلال
1712978.84	13849545.94	15705600.76	موردون وحيابات ملحقة
697302.55	367226.89	-	ضرائب
15410281.39	14216772.83	15750600.76	مجموع موارد الاستغلال
			موارد خارج الاستغلال
			ديون أخرى

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي للمؤسسة - بيرو للبتروكيماويات - باستخدام التهديف المالي

			مجموع الموارد خارج الاستغلال
			موارد الخزينة خزينة سلبية
15410281.39	14216772.83	15705600.76	مجموع الموارد الجارية
46212493.29	49737302.21	49044447.62	إجمالي الموارد

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

ثالثا : دراسة وتحليل مؤشرات التوازن المالي

انطلاقا من الميزانية الوظيفية للمؤسسة بوراس الصناعية نستخرج أهم مؤشرات التوازن المالي والتي تتمثل في رأس المال العامل، الاحتياج في رأس المال العامل، الخزينة الصافية للفترة الممتدة من 2020 إلى 2022 .

الجدول رقم 18 : جانب الأصول للميزانية الوظيفية للمؤسسة بوراس الصناعية للفترة الممتدة من 2020 إلى 2022

2022	2021	2020	الاستخدامات
3280512.96	32803512.96	32803512.96	استخدامات مستقرة
9632847.65	12757656.57	12681804.26	استخدامات الاستغلال
0	0	0	استخدامات خارج الاستغلال
3776132.68	4176132.28	3559130.40	استخدامات الخزينة
46212493.29	49737302.21	49044447.62	مجموع الاستخدامات

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الجدول رقم 19 : جانب الخصوم للميزانية الوظيفية للمؤسسة بوراس الصناعية للفترة الممتدة من 2020 إلى 2022

2022	2021	2020	الموارد
30202211.9	35520529.38	33338846.86	الموارد الدائمة
15410281.39	14216772.83	15705600.76	موارد الاستغلال
0	0	0	موارد خارج الاستغلال
0	0	0	موارد الخزينة
46212493.29	49737302.21	49044447.62	مجموع الموارد

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

من خلال الميزانية الوظيفية سنقوم بحساب مؤشرات التوازن المالي للمؤسسة بوراس الصناعية.

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للبرصوية - باستخدام التهديس المالي

1. رأس مال العامل

*حساب رأس المال الكامل الصافي الإجمالي : Frng

جدول رقم 20 : رأس مال العامل الصافي

2022	2021	2020	الصيغة الرياضية	البيان
2001301.06	2717016.42	535333.9	$\frac{\text{الموارد الدائمة}}{\text{الاستخدامات المستقرة}}$	رأس مال العامل من أعلى الميزانية
20013001.06	2717016.42	535333.9	$\frac{\text{الاستخدامات الجارية}}{\text{ديون قصيرة الأجل}}$	رأس مال العامل من أقل ميزانية

المصدر : من اعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التحليل

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة خلال السنتين 2020 و 2021 حققت رأس مال عامل موجب وهذا يعني أن المؤسسة قادرة على تغطية أصولها الثابتة باستخدام الموارد الدائمة ولها القدرة أيضا على تسديد جزء من ديونها قصيرة الأجل، وهذه النتائج تبين أن المؤسسة تمتلك هامش أمان لمواجهة حوادث دورة الاستغلال، على عكس سنة 2022 نلاحظ أنها حققت رأس المال العامل سالب وهذا يعني أن الاستخدامات المستقرة أكبر من الموارد الدائمة، وهذا يدل على أن المؤسسة تقترب من خطر العسر المالي لأنها قامت بتمويل الاستخدامات المستقرة ذات العمر الاقتصادي الطويل بموارد الدورة القصيرة الأجل، لكن هذه السياسة يمكن أن ترفع من أرباح المؤسسة وذلك باستخدام موارد قصيرة الأجل ذات التكلفة المنخفضة أو المعتمدة في تمويل استخداماته المستقرة التي يجب أن تمول بموارد طويلة الأجل ذات التكلفة المرتفعة.

*أنواع رأس المال العامل

يمكن حساب انواع رأس المال العامل والمتمثلين في رأس المال العامل الخاص والأجنبي والاجمالي، انطلاقا من الميزانية المختصرة لمؤسسة بوراس الصناعية للفترة (2020 إلى 2022) كما يلي :

1. رأس المال العامل الخاص

الجدول رقم 21 : التغير في رأس المال العامل الخاص

2022	2021	2020	الصيغة الرياضية	البيان
200130,06	2717016,42	535333.9	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	رأس المال العامل الخاص

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيهو للسكرويت - باستخدام التهديس المالي

✓ التحليل

من خلال الجدول نلاحظ أن المؤسسة خلال السنتين 2020 و2021 حققت رأس مال عامل خاص موجب وهنا المؤسسة قادرة على تمويل استخداماتها الثابتة باستخدام الأموال الخاصة دون اللجوء إلى موارد خارجية، لكن في سنة 2022 حققت المؤسسة رأس مال عامل خاص سالب وهذا يعني أنها غير قادرة على تمويل استخداماتها الثابتة باستخدام الأموال الخاصة وهذا الوضع يجعلها تلجأ لمصادر تمويل خارجية.

2. رأس المال العامل الأجنبي

الجدول رقم 22: التغير في رأس المال العامل الأجنبي

البيان	الصيغة الرياضية	2020	2021	2022
رأس المال العامل الأجنبي	ديون متوسطة وطويلة الأجل + ديون قصيرة الأجل	15705600.76	14216722.83	15410281.39

المصدر: من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

✓ التحليل

نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت خلال السنوات الثلاث رأس مال عامل أجنبي أقل قيمة مقارنة بالأموال الخاصة وهذا يعني أن المؤسسة مستقلة مالياً أي عدم تدخل الأطراف الخارجية في سياستها، كذلك القيمة المنخفضة لرأس المال العامل الأجنبي يعني أن المؤسسة بإمكانها الحصول على قروض مالية بكل سهولة .

3. رأس المال العامل الإجمالي

الجدول رقم 23 : التغير في رأس المال العامل الإجمالي

البيان	الصيغة الرياضية	2020	2021	2022
رأس المال العامل الإجمالي	استخدامات الإستغلال + استخدامات خارج الاستغلال + استخدامات الخزينة	16240934.66	16933789,25	13408980,33

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

✓ التحليل

نلاحظ من خلال الجدول أن هناك تذبذب في رأس المال العامل الإجمالي من سنة لأخرى، حيث نلاحظ من سنة 2020 إلى سنة 2021 هناك زيادة، بينما من سنة 2021 إلى سنة 2022 نلاحظ انخفاض في رأس المال العامل، لكنه موجب ولا

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للبيوت - باستخدام التهديف المالي

يشكل أي خطورة وهذه النتائج تبين زيادة حجم الأصول المتداولة في المؤسسة بسبب الاستفادة من مشاريع جديدة، بالإضافة إلى امتلاك المؤسسة لسيولة معتبرة .

2. حساب الاحتياج في رأس المال العامل BFR

الجدول رقم 24 : التغير في الاحتياج رأس المال العامل

البيان	الصيغة الرياضية	2020	2021	2022
BFR _{ex}	$R_{ex}-E_{ex}$	(3023796,5)		(5777433,74)
BFRH _{ex}	$RH_{ex}-EH_{ex}$	0	0	0
BFR	$BFRH_{ex}+BFR_{ex}$	(3032796,5)	(1459116,26)	(5777433,74)

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التحليل

نلاحظ من خلال الجدول أن احتياجات رأس المال العامل سالبة خلال السنوات الثلاث هذا يفسر أن احتياجات الدورة أقل من مواردها بمعنى وجود فائض في مواردها ولذلك على المؤسسة استغلال هذا الفائض في الاستثمار لزيادة مردوديتها .

3. حساب الخزينة الصافية Tn

الجدول رقم 25 : التغير في حساب الخزينة الصافية

البيان	الصيغة الرياضية	2020	2021	2022
الخزينة الصافية	القيم الجاهزة - السلفات المصرفية	3559130,40	4176132,68	3776132,68
الخزينة الصافية 2	رأس المال العامل - احتياج في رأس المال العامل	3559130,4	4176132,68	3776132,68

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التحليل

نلاحظ من خلال الجدول أن الخزينة خلال السنوات الثلاث موجبة هذا يعني أن استخدامات الخزينة أكبر من مواردها، وهذا مؤشر جيد للمؤسسة حيث يسمح لها بتمويل دورة الاستغلال دون اللجوء للاقتراض مما يعني أن المؤسسة تمكنت من تحقيق التوازن المالي خلال هذه السنوات .

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيبو للسكرية- باستخدام التحديس المالي

المطلب الثاني: عرض وتحليل حساب النتائج

الفرع الاول : عرض حساب النتائج

جدول رقم 26: حساب النتائج لسنة 2020/2019

البيان	2020	2019
رقم الأعمال - مبيعات - تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع - انتاج مثبت - اعانات الاستغلال	7345378,12	3736974,78
انتاج السنة المالية	7345378,42	3736974,78
مشتريات مستهلكة مشتريات خارجية والاستهلاكات الأخرى	6383839,12 15600	3070337,40 15600
استهلاك السنة المالية	6399439,12	3085937,40
القيمة المضافة للاستغلال	945939,00	651037,38
أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى	802,70	502,70
إجمالي فائض الاستغلال	945136,30	650434,68
منتجات عملياتية أخرى أعباء عملياتية أخرى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات		
النتيجة العملياتية	945136,30	650434,68
منتجات مالية أعباء مالية		

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للسكرية - باستخدام التحليل المالي

		النتيجة المالية
650434,68	945136,30	النتيجة العادية قبل الضرائب
		ضرائب واجب دفعها عن النتائج العادية ضرائب مؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
3736974,78	7345378,12	النتيجة الإجمالية للأنشطة العادية
3086540,10	6400241,82	مجموع المصروفات من الأنشطة العادية
650434,68	945136,30	عناصر غير عادية - منتوجات - عناصر غير عادية - أعباء
		النتيجة غير العادية
650434,68	945136,30	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

جدول رقم 27: حساب النتائج لسنة 2021/2020

2020	2021	البيان
7345378.12	11710924.34	رقم الأعمال - مبيعات - تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع - إنتاج مثبت - اعانات الاستغلال
7345378.12	117110924.34	إنتاج السنة المالية
638389.12 15600	9512839.12 15600	مشتريات مستهلكة مشتريات خارجية والاستهلاكات الأخرى
6399439.12	9528439.12	استهلاك السنة المالية
945939.00	2182485.22	القيمة المضافة للاستغلال
		أعباء المستخدمين

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للسكرينج - باستخدام التحديس المالي

802.70	802,70	الضرائب والرسوم والمدفوعات الأخرى
945136.30	2181682.52	إجمالي فائض الاستغلال
	500000	منتجات عملياتية أخرى أعباء عملياتية أخرى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وحسائر القيمة استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
945136.30	1681682.52	النتيجة العملياتية
		منتجات مالية أعباء مالية
		النتيجة المالية
945136.30	1681682.52	النتيجة العادية قبل الضرائب
		ضرائب واجب دفعها عن النتائج العادية ضرائب مؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
7345378.12	11710924.34	النتيجة الإجمالية للأنشطة العادية
6400241.82	10029241.82	مجموع المصروفات من الأنشطة العادية
945136.30	1681682.52	عناصر غير عادية -منتجات- عناصر غير عادية- أعباء
		النتيجة غير العادية
945136.30	1681682.52	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة -بيبو للبستويات- باستخدام التحليل المالي

جدول رقم 28 : حساب النتائج لسنة 2022/2021

2021	2022	البيان
11710924.34	12110924.34	رقم الأعمال -مبيعات -تغير مخزونات المنتجات المصنعة والمنتجات قيد التصنيع -انتاج مثبت -اعانات الاستغلال
11710924.34	12110924.34	انتاج السنة المالية
9512839.12 15600	9812839.12 15600	مشتريات مستهلكة مشتريات خارجية والاستهلاكات الأخرى
9528439.12	9828439.22	استهلاك السنة المالية
2182485.22	2282485.22	القيمة المضافة للاستغلال
802.70	802,70	أعباء المستخدمين الضرائب والرسوم والمدفوعات الآخري
2181682.52	2281682.52	إجمالي فائض الاستغلال
500000	500000	منتجات عملياتية أخرى أعباء عملياتية أخرى مخصصات الاهتلاكات والمؤونات وخسائر القيمة استرجاعات عن خسائر القيمة والمؤونات
1681682.52	1781682.52	النتيجة العملياتية
		منتجات مالية أعباء مالية
		النتيجة المالية

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيهو للبرصويرية - باستخدام التهديس المالي

1681682.52	1781682.52	النتيجة العادية قبل الضرائب
		ضرائب واجب دفعها عن النتائج العادية ضرائب مؤجلة (تغيرات) على النتائج العادية
11710924.34	12110924.34	النتيجة الإجمالية للأنشطة العادية
10029241.82	10329241.82	مجموع المصروفات من الأنشطة العادية
1681682.52	1781682.52	عناصر غير عادية - منتوجات - عناصر غير عادية - أعباء
		النتيجة غير العادية
1681682.52	1781682.52	النتيجة الصافية للسنة المالية

المصدر : من إعداد الطالبتين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني : تحليل حساب النتائج

1. رقم الأعمال

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث أن رقم أعمال بوراس الصناعية في تزايد من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، حيث بلغ سنة 2019 قيمة 3736974.78 دج، وخلال سنة 2020 ارتفع إلى 7345378.12 دج وخلال سنة 2021 ارتفع أيضا إلى 11710924.34، وفي سنة 2022 كذلك ارتفع بقيمة 12110924.34، ويعود هذا الارتفاع إلى زيادة المبيعات في المؤسسة مما يعني أن بوراس الصناعية زادت من حصتها السوقية .

2. استهلاك السنة المالية

نلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج للسنوات الثلاث أن المشتريات المستهلكة قد عرفت ارتفاعا خلال السنوات الثلاث، وهذا ما يفسر ارتفاع استهلاك السنة المالية حيث بلغ سنة 2019 قيمة 3085937.40 دج وخلال سنة 2020 ارتفع إلى 6399439.12 دج، وخلال سنة 2021 ارتفع أيضا إلى 9528439.12 دج، وفي سنة 2022 كذلك ارتفع لقيمة 9828439.12 دج، مما يعني أن بوراس الصناعية زادت في استهلاكاتها .

3. القيمة المضافة للاستغلال

تعبّر عن الفرق بين إنتاج السنة المالية واستهلاكها، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن القيمة المضافة للاستغلال ترتفع من سنة إلى أخرى خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 2019 بقيمة 651037.38 دج، وخلال سنة 2020 ارتفعت إلى

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للبرصية - باستخدام التهديس المالي

945939.00 دج، وخلال سنة 2021 ارتفعت أيضا إلى 2182485.22 دج، وفي سنة 2022 ارتفعت كذلك لقيمة 2282485.22 دج، وهذا ما يدل على أن انتاج الدورة أكبر من استهلاكاتها رغم ارتفاع هذه الأخيرة .

4. اجمالي فائض الاستغلال

يمثل الموارد التي تحصل عليها المؤسسة من خلال نشاطها الرئيسي للاستغلال التي تقوم به، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن قيمة الضرائب والرسوم لسنة 2019 قد بلغت 502.70 دج وبلغ اجمالي فائض الاستغلال قيمة 650434.68 دج، أما من السنوات 2020 إلى 2022 فقد حافظت الضرائب والرسوم على نفس القيمة وهي 802.70، وبالتالي ارتفع اجمالي فائض الاستغلال خلال سنة 2020 إلى قيمة 945136.30 دج، وخلال سنة 2021 عرفت ارتفاعا كبيرا حيث بلغ قيمته 2181682.52 دج وفي سنة 2022 ارتفع قليلا لقيمة 2282682.52 دج، وهذا ما يدل على أن القيمة المضافة تساهم في إعطاء فائض من نشاط دورة الاستغلال خلال السنوات الثلاث للدراسة وهذا مؤشر جيد للمؤسسة .

5. النتيجة العمليانية

تمثل الناتج الصافي من العمليات التشغيلية من خلال ممارسة الأنشطة الأساسية، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن النتيجة العمليانية ترتفع من سنة لأخرى خلال فترة الدراسة، حيث بلغت سنة 2019 قيمة 650434.68 دج، وخلال سنة 2020 ارتفعت إلى 945136.30 دج، وخلال سنة 2021 ارتفعت أيضا إلى 1681682.52 دج، وسنة 2022 بلغت 1781682.52 دج .

6. النتيجة الصافية

تمثل الفرق بين النواتج المالية والأعباء المالية، ونلاحظ من خلال جدول حسابات النتائج أن النتيجة الصافية للسنة المالية خلال السنوات الثلاث في نزايدي من سنة لأخرى وهي مساوية للنتيجة الصافية للأنشطة العادية لأن المؤسسة تعتمد على النشاط العادي .

الفرع الثالث : دراسة مؤشرات حساب النتائج

أولا : نسب ربحية المبيعات

تستخدم نسب الربحية لتقييم قدرة المؤسسة على توليد الأرباح من أنشطتها التشغيلية مقارنة بالتكاليف التي تكبدتها خلال فترة زمنية محددة .

جدول رقم 29 : نسب ربحية المبيعات

النسب	الصيغة الرياضية	2020	2021	2022
نسب هامش القيمة المضافة	القيمة المضافة/ رقم الأعمال	0.1288	0.1864	0.1885
نسب هامش اجمالي فائض الاستغلال	إجمالي فائض الاستغلال/ رقم الأعمال	0.1287	0.1863	0.1884

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للسكروليم - باستخدام التهديس المالي

0.1471	0.1436	0.1287	النتيجة العمليانية / رقم الأعمال	نسب هامش النتيجة العمليانية
0.1471	0.1436	0.1287	النتيجة العادية قبل الضريبة / رقم الأعمال	نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضريبة

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

التحليل ✓

*نسبة هامش القيمة المضافة

تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من القيمة المضافة، ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هامش القيمة المضافة عرفت ارتفاعاً من سنة إلى أخرى خلال السنوات الثلاث من 2020 إلى 2022، وهذا الارتفاع سببه الارتفاع الحاصل في القيمة المضافة ورقم الأعمال .

*نسبة هامش إجمالي فائض الاستغلال

تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من إجمالي فائض الاستغلال، ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هامش إجمالي فائض الاستغلال مرتفعة من سنة لأخرى خلال السنوات الثلاث وهذا راجع إلى الارتفاع في إجمالي فائض الاستغلال ورقم الأعمال .

*نسبة هامش النتيجة العمليانية

تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من النتيجة العمليانية، ونلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هامش النتيجة العمليانية في ارتفاع من سنة لأخرى خلال السنوات الثلاث، وهذا راجع إلى ارتفاع الاستغلال ورقم الأعمال .

*نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب

تبين هذه النسبة مقدار الدينار الواحد من رقم الأعمال على توليد هامش من نتيجة عادية قبل الضرائب، نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة هامش النتيجة العادية قبل الضرائب مرتفعة من سنة لأخرى خلال السنوات الثلاث، وهو راجع إلى ارتفاع النتيجة العادية ورقم الأعمال .

ثانياً : نسب المردودية

تعرف المردودية على أنها مدى قدرة المؤسسة على تحقيق نتائج إيجابية مقارنة بالامكانيات والوسائل التي سخرت لتحقيقها، وتحسب كما يلي :

الجدول رقم 30 : نسب المردودية

2022	2021	2020	الصيغة الرياضية	النسب
0.1471	0.1436	0.1278	نتيجة الدورة الصافية / رقم الأعمال	المردودية التجارية

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيهو للبرصويين - باستخدام التهديس المالي

0.0356	0.0338	0.0193	نتيجة الدورة الصافية / مجموع الأصول	المردودية الاقتصادية
0.1884	0.1146	0.0727	نتيجة الدورة الصافية / الأموال الخاصة	المردودية المالية

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

✓ التحليل

*نسبة المردودية التجارية

تبين هذه النسبة مقدار الربح المحقق عن كل دينار من المبيعات الصافية، ونلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت مردودية تجارية جيدة خلال السنوات الثلاث، حيث أنها تزداد من سنة إلى أخرى وهذا راجع إلى ارتفاع في رقم الأعمال .

*نسبة المردودية الاقتصادية

تمثل ما تعطيه الوحدة النقدية الواحدة من الأصول الثابتة والأصول المتداولة في النتيجة، ونلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت مردودية إقتصادية جيدة خلال السنوات الثلاث حيث أنها مرتفعة من سنة لأخرى، وهذا راجع إلى حسن التسيير واستخدام الأصول الموضوعية تحت تصرف المؤسسة .

*نسبة المردودية المالية

تبين هذه النسبة مقدار الربح الصافي الذي يعود على المستثمرين عن كل دينار مستثمر في رأس مال المؤسسة، ونلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة حققت مردودية مالية جيدة خلال السنوات الثلاث، حيث أنها في ارتفاع من سنة لأخرى ويعود ذلك إلى حسن تسيير واستخدام الموارد المالية.

المطلب الثالث : عرض وتحليل جدول التدفقات النقدية

الفرع الأول : عرض جدول التدفقات النقدية

جدول رقم 31 : جدول التدفقات النقدية لسنة (2020 - 2021 - 2022)

2022	2021	2020	البيان
			*التدفقات النقدية المتأتمية من الأنشطة التشغيلية
9600000	15900000	5715978.40	التحصيلات المقبوضة من الزبائن
100000000	15282997.72	4835829.86	المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين
			الفوائد والرسوم الأخرى المدفوعة
			الضرائب على النتائج المدفوعة
			التدفق النقدي قبل العناصر غير العادية
400000	617002.28	916148.54	التدفق النقدي من العناصر غير العادية

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيرو للبريد - باستخدام التحذير المالي

400000	617002.28	916148.54	صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية (A)
		148191.11	*التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية تسديدات لحيازة قيم ثابتة ومعنوية تحصيلات عن عمليات التنازل للقيم الثابتة والمعنوية تسديدات لحيازة قيم ثابتة مالية تحصيلات عن عمليات التنازل عن القيم الثابتة المالية الفوائد المحصلة من التوظيفات المالية الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة
		148191.11	صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية B
-7000000			التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية تحصيلات ناتجة عن اصدار الأسهم حصص الأرباح وغيرها من التوزيعات تحصيلات متأتية من القروض تسديدات القروض أو الديون الأخرى المماثلة
-7000000			صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية C
			تأثيرات تغيرات سعر الصرف على السيولة وشبه السيولة
-7400000	617002.28	1064339.65	تغير الخزينة للفترة a-b+c
4176132.68	3559130.40	2778354.78	الخزينة ومعادلاتها عند افتتاح السنة المالية
3776132.68	4176132.68	3559130.40	الخزينة ومعادلاتها عند اقفال السنة المالية
-400000	617002.28	780775.62	تغير الخزينة للفترة
-2181652.52	-1064680.24	-164360.68	المقاربة مع النتيجة المحاسبية

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيهو للبرمجيات - باستخدام التحليل المالي

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

الفرع الثاني : تحليل جدول التدفقات النقدية

1. التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية

تتمثل في الأنشطة الرئيسية التي تمارسها المؤسسة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال سنة 2020 و 2021 كانت التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التشغيلية الموجبة وهذا يدل على أن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة تولد تدفقات نقدية، أما في سنة 2022 نلاحظ أن التدفقات النقدية للأنشطة التشغيلية سالبة وهذا يدل على أن الأنشطة الرئيسية للمؤسسة في هذه السنة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية .

2. التدفقات النقدية من الأنشطة الاستثمارية

تتمثل في شراء الأصول طويلة الأجل وذلك من أجل استخدامها لأغراض استثمارية ومن ثم يترتب عنها تدفقات نقدية، حيث نلاحظ من خلال الجدول أنه خلال سنة 2020 كانت التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية موجبة وذلك راجع إلى التحصيلات عن عملية التنازل عن الاستثمارات المالية، أما بالنسبة للسنتين 2021 و 2022 نلاحظ أن التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة الاستثمارية معدومة، فالمؤسسة لم تقم بأي تحصيلات من حيث عمليات التنازل عن تسيّات عينية أو معنوية والتحصيلات عن عمليات التنازل عن التسيّات المالية وأيضا الحصص والأقساط المقبوضة من النتائج المستلمة .

3. التدفقات النقدية من الأنشطة التمويلية

هي النشاطات التي ينتج عنها تغيرات في حجم ومكونات ملكية رأس المال وعمليات الاقتراض التي تقوم بها المنشأة، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة لم تقم بأي تحصيلات أو تسديدات خلال السنتين 2020 و 2021 وهذا ما جعل صافي التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية للسنتين معدوم، أما في سنة 2022 فكانت التدفقات النقدية المتأتية من الأنشطة التمويلية سالبة وهذا راجع إلى قيام المؤسسة بتسديد ديونها عن مشترياتها وبالتالي ظهور صافي التدفق النقدي التمويلي السالب .

الفرع الثالث : دراسة مؤشرا تحليل قائمة التدفقات النقدية

جدول رقم 32 : أهم مؤشرات تحليل قائمة التدفقات النقدية

المؤشر	الصيغة الرياضية	2020	2021	2022
مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية	$\frac{\text{التدفقات النقدية الصافية الداخلة من الأنشطة التشغيلية}}{\text{الاحتياجات النقدية التشغيلية}}$	1.1894	1.0403	0.96
مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية	$\frac{\text{صافي التدفق النقدي التشغيلي}}{\text{صافي الدخل}}$	1	1	1

الفصل الثاني : تقييم الأداء المالي لمؤسسة - بيهو للبرمجيات - باستخدام التحليل المالي

العائد على الأصول	صافي التدفق النقدي التشغيلي / مجموع الأصول	0.0319	0.0214	- 0.0161
من التدفق النقدي التشغيلي				

المصدر : من إعداد الطالبين بالاعتماد على وثائق المؤسسة

- التدفقات النقدية الداخلة من الأنشطة التشغيلية = التحصيلات المقبوضة من الزبائن

- الاحتياجات النقدية التشغيلية = الفوائد والمصروفات المالية الأخرى المدفوعة + المبالغ المدفوعة للموردين والمستخدمين + الضرائب على النتائج المدفوعة + تسديدات القروض والمدفوعات الأخرى المماثلة

1. مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية

يبين هذا المؤشر قدرة المؤسسة على توليد التدفقات النقدية اللازمة لتغطية التزاماتها، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة خلال سنتي 2020 و 2021 قادرة على توليد تدفقات نقدية داخلية كافية لتغطية أنشطتها التشغيلية، أما في سنة 2022 نرى أن مؤشر كفاية التدفقات النقدية التشغيلية انخفض إلى أقل من 1 وهذا يعني أن المؤسسة حصلت على تدفقات نقدية غير كافية لتغطية التدفقات النقدية من الأنشطة التشغيلية .

2. مؤشر التدفقات النقدية التشغيلية

بين هذا المؤشر مدى قدرة أرباح المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة خلال السنوات الثلاث حققت نسبة حسنة بين أن للمؤسسة إمكانية جيدة على توليد تدفقات نقدية من الأنشطة التشغيلية وهذا مؤشر جيد للمؤسسة .

3. العائد على الأصول من التدفق النقدي التشغيلي

يبين هذا المؤشر مدى قدرة أصول المؤسسة على توليد تدفق نقدي تشغيلي، حيث نلاحظ من خلال الجدول أن المؤسسة خلال سنتي 2020 و 2021 كانت قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية موجبة، أما بالنسبة لسنة 2022 فنرى أن هذا المؤشر قد تراجع وأصبح سالب، وهذا يدل على أن أصول المؤسسة غير قادرة على توليد تدفقات نقدية تشغيلية بنسبة كافية وهو ما يعني عدم كفاءة المؤسسة في إدارة استثماراتها .

بعدها تناولنا في الفصل الأول الإطار النظري لكل من التشخيص المالي وتقييم الأداء المالي، حاولنا في هذا الفصل إسقاط وتطبيق ما تطرقنا إليه في الجانب النظري على أرض الواقع حيث تم اختيار مؤسسة بوراس الصناعية كمحل لدراسة الحالة لموضوعنا، وقد ساعدنا التشخيص المالي في تقييم الأداء المالي للمؤسسة من خلال استخدام أدوات التشخيص المالي بعد الاستعانة بالقوائم المالية للسنوات الثلاث (2020-2021-2022) للمؤسسة والتي تمثلت في كل من الميزانية وجدول حسابات النتائج وجدول تدفقات الخزينة، فقد تبين لنا بعد حساب النسب المالية أن المؤسسة تتمتع بالاستقلالية المالية كما أنها قادرة على الوفاء بالتزاماتها، وقد اتضح لنا من حساب المؤشرات المالية أن المؤسسة تتمتع بوضعية جيدة، أما تحليل التدفقات النقدية فقد أشار لنا بأن المؤسسة قادرة على توليد النقدية .

خاتمة

على ضوء ما ورد في الدراسة يمكن اعتبار أن التشخيص المالي أداة جد مهمة وضرورية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة، ومن خلاله يمكن تقييم الأداء المالي لها ومعرفة ما إذا كانت المؤسسة مستقرة ومحقة للتوازن المالي أم لا، وهذا يضمن لها معرفة نقاط قوتها واستغلالها وإدراك نقاط ضعفها لتحويلهم إلى فرص لضمان الاستمرارية والبقاء .

ولقد اكتسبت عملية تقييم الأداء المالي أهمية بالغة في الوقت الحالي، وأمر ضروري لكل المؤسسات الاقتصادية لأن من خلالها يتم مراقبة نشاط المؤسسة واتخاذ القرارات التصحيحية اللازمة بغية الوصول للأهداف المرجوة .

ولقد تم التركيز في هذه الدراسة على الجانب المالي واخترنا التشخيص المالي كوسيلة لتقييم الأداء المالي لمؤسسة بوراس الصناعية، وهذا بالاعتماد على تحليل قوائمها المالية بواسطة مؤشرات ونسب مالية للحصول على نتائج دقيقة تساعدنا في تقييم أدائها المالي خلال الفترة من 2020 إلى 2022 حيث توصلنا إلى عدة نتائج نذكر منها :

*نتائج اختبار الفرضيات

- نستنتج من خلال ما تم دراسته أن الفرضية الأولى "التشخيص المالي عبارة عن إجراءات تحليلية مالية لتقييم الأداء المالي للمؤسسة" صحيحة لأن التشخيص يقوم بتحليل الوضع المالي للمؤسسة ومعرفة ما إذا كانت المؤسسة مستمرة أم لا .

- أما الفرضية الثانية "يتم تقييم الأداء المالي في المؤسسة الاقتصادية باستخدام مؤشرات التوازن المالي والنسب المالية بأنواعها" صحيحة وذلك من خلال دراسة قوائمها المالية وتحليلها.

- بالنسبة للفرضية الثالث "أدوات التشخيص المالي تساعد على تشخيص الوضعية المالية وتقييمها" صحيحة لأن التشخيص المالي يسمح بإعطاء صورة عن الوضع المالي للمؤسسة ومن ثم معرفة نقاط القوة والضعف لها .

- بالنسبة للفرضية الرابعة "تستخدم مؤسسة بوراس الصناعية التشخيص المالي " خاطئة فمؤسسة بوراس الصناعية لا تستخدم التشخيص المالي.

- أما الفرضية الأخيرة "تقيم مؤسسة بوراس الصناعية أدائها المالي" فهي صحيحة تقيم أدائها المالي باستخدام مؤشرات ونسب مالية.

* نتائج دراسة النظرية

إن التشخيص المالي عبارة عن عملية يقوم بها الشخص المالي داخل المؤسسة والذي يهدف إلى التعرف على نقاط القوة والضعف وهذا باستخدام مجموعة من الأدوات التي تستخدم في عملية تقييم الأداء المالي.

— يقوم التشخيص المالي بدراسة مالية مفصلة وموضحة لوضعية المؤسسة ومحددة للمركز المالي الحقيقي لها كما أنه يساعد في بناء توقعات مستقبلية حول مدى استمرارية المؤسسة.

— يقوم التشخيص المالي بتحديد مكانة المؤسسة بين منافسيها.

— يعتبر التشخيص المالي من أنسب التقنيات التي يتم من خلالها تشخيص الوضع المالي للمؤسسة وذلك بالاعتماد على النسب والمؤشرات المالية المناسبة.

— يساعد التشخيص المالي في الحكم على قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في الآجال المحددة.

* نتائج دراسة تطبيقية

— نستنتج أن المؤسسة تتمتع باستقلالية مالية فهي قادرة على تسديد ديونها.

— حققت بوراس الصناعية خلال السنتين 2020 و 2021 هامش أمان جيد مما يمكنها من تسديد التزاماتها دون اللجوء إلى مؤسسات القرض أما سنة 2022 تدهورت المؤسسة حققت رأس مال عامل سالب وهذا يدل على أنها ليست في وضعية جيدة.

— الاحتياج في رأس المال العامل خلال السنوات الثلاث سالب وهذا يعني أن المؤسسة تمكنت من تغطية احتياجات الدورة .

— خزينة المؤسسة خلال السنوات الثلاث موجبة وهذا يدل على الوضعية الجيدة للمؤسسة.

— المؤسسة تعتمد على تمويل نشاطاتها ذاتيا ولا تلجأ إلى الاقتراض.

— من خلال جدول حسابات النتائج لفترة الدراسة يمكننا القول أن القيمة المضافة للمؤسسة جيدة وهي تعتبر فائدة للمؤسسة.

— زيادة النتيجة الصافية خلال السنوات الثلاثة وهذا راجع إلى انخفاض الأعباء المالية وزيادة المنتوجات المالية.

— من خلال جدول التدفقات النقدية تبين أن المؤسسة قادرة على توليد النقدية.

*آفاق الدراسة

أثناء القيام بإشكالية البحث تبينت بعض التساؤلات التي يمكن أن تكون موضوع بحوث مستقبلية في هذا المجال وهي :

✓ مساهمة التشخيص المالي في تحديد الفرص الاستثمارية للمؤسسة الاقتصادية .

✓ دور التشخيص المالي في تقييم تنافسية المؤسسة الاقتصادية .

قائمة المصادر

والمراجع

1. بلعور سليمان. (2016). التسيير المالي محاضرات وتطبيقات . عمان، ط 1: دار مجدلاوي للنشر والتوزيع.
2. بن ساسي يوسف قريشي إلياس. (2006). التسيير المالي (الإدارة المالية). الأردن: دار وائل للنشر والتوزيع، ط 1.
3. بن ساسي يوسف قريشي إلياس. (2011). التسيير المالي. عمان، ط 2: دار وائل للنشر والتوزيع.
4. بوحوش أمين. (2019-2020). محاضرة في مقياس التشخيص المالي. تخصص التسيير المالي للمؤسسات . محمد الصديق بن يحيى - جيغل -.
5. خميسي شيحة. (2010). التسيير المالي للمؤسسة. الجزائر: دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع.
6. خير الله فرج. (2016). إدارة المخاطر المالية. عمان: دار أجد للنشر والتوزيع.
7. زغيب مليكة، بوشنيقر ميلود. (2010). التسيير المالي حسب البرنامج الرسمي الجديد. الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية .
8. شعيب شنوف. (2014). التحليل المالي الحديث طبقا للمعايير الدولية للاطلاع المالي IFRS. عمان- الأردن : دار زهران للنشر والتوزيع .
9. عبد الله وليد ناجي الخيالي علي خلف. (2015). التحليل المالي للرقابة على الأداء والكشف عن الانحرافات . عمان، ط 1 : مركز الكتاب الأكاديمي .
10. صابر تاج سر محمد عبد الرحمن الكنزي. (2015). التحليل المالي (الأصول العلمية والعملية). عمان، ط 1 : حوارم العلمية ناشرون ومكتبات .
11. الحسن دردوري. (2014-2015). مطبوعة في مقياس التشخيص المالي . تخصص مالية واقتصاد دولي. جامعة محمد خيضر بسكرة.
12. مبارك لسلسوس. (2004). التسيير المالي . الجزائر، ط 2: ديوان المطبوعات الجامعية.
13. مجيد كرخي. (بلا تاريخ). تقويم الأداء باستخدام النسب المالية. عمان، ط 1: دار المناهج للنشر والتوزيع.
14. محمد محمود الخطيب. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. الأردن : دار حامد للنشر والتوزيع.
15. محمد أحمد الكايد. (2010). الإدارة المالية الدولية والعالمية (التحليل المالي والاقتصاد). عمان، ط 1 : دار كنوز المعرفة العلمية للنشر والتوزيع .
16. محي الدين عبد الرزاق حمزة. (2017). تحليل ومناقشة الميزانيات . الأردن-عمان، الطبعة العربية الأولى: دار الإعصار العلمي للنشر والتوزيع .
17. ناصر داوي عدون. (1999). التحليل المالي (تقنيات مراقبة التسيير). الجزائر، ج 1: دار المحمدية العامة.
18. نعيم نمر داوود. (2012). التحليل المالي. عمان، ط 1 : دار البداية ناشرون وموزعون .
19. طالب إيمان شيحان المشهداني علاء فرحان. (2011). الحكومة المؤسسية والأداء المالي الاستراتيجي للمصارف. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.
20. يزيد تفرات. (2019). محاسبة التكاليف ودورها في تقييم الاداء. الجزائر : مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع.

1. البز مولود حواس كلتوم. (بلا تاريخ). التشخيص المالي كأداة لتحديد الخيار الاستراتيجي بالمؤسسة. مجلة الإدارة للتنمية والبحوث والدراسات، العدد الثالث.
2. خلادي أنيس هزلة عبد الغني. (2018). مساهمة النظام المحاسبي المالي SCF في قياس وتقييم الأداء المالي للمؤسسة الاقتصادية. مجلة الميادين الاقتصادية، المجلد 1، العدد 1، 61-78.
3. علاء عبد الكريم هادي البلداوي. (2022). أهمية التشخيص المالي في اتخاذ القرارات باستخدام منهج التحليل المالي لشركة التأمين الوطنية. مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد الثامن والستين.
4. موسى بوساق أمين بن البار. (2019). نموذج مقترح لتقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية عينة من المؤسسات الناشطة بمنطقة صناعية بالمسيلة. مجلة البحوث في العلوم والمحاسبة، المجلد 4، العدد 1، 60-76.
5. إيمان خلفلاوي. بلقاسم سعودي. (2021). دور التشخيص لاستراتيجية في تحسين اداء المؤسسة. مجلة اقتصاديات اعمال وتجارة، مج 6، العدد 2.
6. وكال نور الدين. خليفة الحاج. التشخيص المالي أداة لرسم الاستراتيجية المالية للمؤسسة. مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية. العدد الأول.

أطروحات دكتوراه ومذكرات ماجستير

1. إمان نايلي دواودة. (2014-2015). محفزات تطبيق إعادة الهيكلة المالية في مؤسسة عمومية اقتصادية. مذكرة ماجستير في علوم التسيير. جامعة الجزائر 3: كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
2. آية خالد إبراهيم غربية. (2016). تقييم الأداء المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية الأردنية للفترة (2010-2015) باستخدام عناصر نظام CAMEL -دراسة تحليلية مقارنة-. قدمت هذه الدراسة استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير تخصص المحاسبة والتمويل. كلية الدراسات العليا في الجامعة الهاشمية.
3. بن حمو عصمت محمد. (2016). طرق ومحددات تقييم المؤسسات العمومية والاقتصادية الجزائرية في ظل استراتيجية الخوصصة. رسالة دكتوراه في علوم التسيير. جامعة أبي بكر بلقايد -تلمسان-.
4. جحنين كريمة. (2013-2014). التحليل المالي لأغراض تقييم الأداء وترشيد قرار الاستثمار في البورصة. مذكرة ماجستير في علوم التسيير، تخصص الإدارة المالية للمؤسسات. جامعة الجزائر 3 : كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
5. عتاب يوسف حسون. (2007). تقييم كفاءة معايير التقييم المالي. مذكرة لنيل شهادة الماجستير في تخصص إدارة الأعمال. جامعة تشرين، سوريا.
6. مختاري زهرة. (2011). التشخيص المالي ودوره في تقييم الأداء المالي. مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في علوم التسيير، فرع مالية المؤسسة. جامعة أحمد بوقرة بومرداس.
7. مشغل جبر المطيري. (2011). تحليل وتقييم الأداء المالي لمؤسسة البترول الكويتية. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الشرق الأوسط.

8. نوبلي نجلاء. (2015). استخدام أدوات المحاسبة الإدارية الحديثة في تقييم الأداء المالي للمؤسسات الاقتصادية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في تخصص محاسبة. جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر.
9. أمال سكور. (2016-2017). أثر حوكمة المؤسسات على الأداء المالي في البنوك التجارية الجزائرية. رسالة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث (ل.م.د) في العلوم الاقتصادية تخصص اقتصاديات النقود والبنوك في الأسواق المالية. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير. جامعة محمد خير بسكرة.
10. قحايرية سيف الدين. (2015-2016). التمويل بالسنوات وأثره على الأداء المالي للمؤسسة. أطروحة دكتوراه مقدمة لنيل شهادة دكتوراه. طور الثالث. كلية العلوم وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية. جامعة باجي مختار عنابة.

الملاحق

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكرة في: 04 جوان 2023

جامعة محمد محيضر - بسكرة

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم المالية والمحاسبة

إذن بالطبع

أنا المضي أسفله الأستاذ (ة): محمد بنيت ميايش

الرتبة: أستاذ مساعد قسم - أ-

قسم الارتباط: العلوم المالية والمحاسبة

أستاذ مشرف على مذكرة ماستر للطلبة: 1- عامور حنان 2- عيسى ساهنيان

الشعبة: العلوم المالية والمحاسبة

التخصص: محاسبة

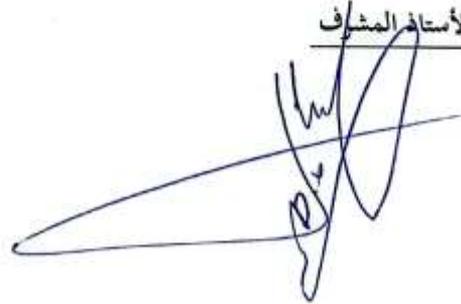
بمعنوان: دور التخصص المالي في تقسيم الأرباح المالية للمؤسسة

الإقتصادية دراسة حالة مؤسسة بوراس الصناعية

أرخص بطبع مذكرة الماستر المذكور.

رئيس القسم

الأستاذ المشرف



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

بسكره في : 10 - 04 - 2023

إلى السيد : مديرش ذ م م بوراس
بوكير، سيدي عقبة - بسكره



جامعة محمد خيضر - بسكره

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية

وعلوم التسيير

عمادة الكلية

الرقم : 55 / ل.ق.ت.ت / 2023

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطلالبان :

1 - عاشور حنان

2 - عشي شهبناز

تخصص : محاسبة

المسجلان بالسنة : ثانية ماستر

وذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور التشخيص المالي في تقييم الاداء المالي "

تحت إشراف : أ/ دبابش محمد نجيب

في الأخير تقبلوا منا أسعى عبارات التقدير والاحترام

عميد الكلية



تأشيرة المؤسسة المستفيدة



جامعة بسكره

ص.ب 145 ق.ر - بسكره



ملحق بالقرار رقم 10822... المؤرخ في 27/05/2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيدة(ة): عائشة حنظل الصفة: طالب، أستاذ، باحث طالبة
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 2013149589 والصادرة بتاريخ 2022/10/02
المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الإقتصادية والتجارية قسم الإحصاء
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه)،
عنوانها: دور التقييم الذاتي في تقييم الأداء المالي في البنوك الجزائرية
الإحصائية
أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2022/06/06

توقيع المعني (ة)



ملحق بالقرار رقم 10821 المؤرخ في 27 / 05 / 2020
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله.

السيد(ة): عشي شهيمنان الصفة: طالب. أستاذ. باحث طالب
الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 309190003 والصادرة بتاريخ: 23 / 05 / 2018
المسجل(ة) بكلية / معهد: العلوم والآداب والبيوتكنولوجيا
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه).
عنوانها: دور التثمين المالي في تقييم الأداء المالي في السوق المالية الإفريقية
د. راسم حلاله مؤسس ورئيس الصنفاء
أصرح بشرفي أنني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية
المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 23 / 05 / 2020

توقيع المعني (ة)